بيان الأجود فيما تعددت وجوهه من الاستعمال اللغوي

أ.م.د. عبدالكريم عبد أحمد – جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية.

٣: كتب نحوية : كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، والأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) .

٤: كتب المعاجم اللغوية : العين للخليل (ت ١٧٠ هـ) ، والصحاح للجوهري (ت ٣٩٣هـ) ، ولسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) .

وختاما أقول هذا ما أقدرني الله ـ سبحانه وتعالى ـ ولا أدعي فيه الكمال ، بل هو جهد المقل ، فما فيه من توفيق فمن الله ومنّته عليّ ، وما فيه من خلل فمن قصور نفسي ، وأنا أعترف بهذا ، لذا أقدمه للقراء من أجل تقويم ما وقعت فيه من زلل أو خلل ، وأنا ممتن لهم هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

التمهيد

التعريف بمرتكزات البحث

أولا : المفاهيم :

١ : تعريف البيان لغة واصطلاحا

البيان لغة :

البيان في أصل اللغة هو الوضوح والظهور والانكشاف ، وبيان الأمر وضوحه وانكشافه[١] ، وفلان أبين من فلان أي أوضح كلاما منه[٢] .

البيان اصطلاحا

أما البيان في اصطلاح بحثنا هذا فهو كشف وإظهار علّة اختيار العلماء للأجود فيما تعددت وجوهه في الاستعمال اللغوي كأن يكون اختيارهم للهجة من لهجات العرب ، أو لوروده في السماع أو خضوعه للقياس ، وغيرها من الأسس التي اعتمد عليها العلماء في الكشف عن الأجود .

٢ : تعريف الأجود لغة واصطلاحا

الأجود لغة :

جاد الشيء أي صار جيدا ، وأجاد أتى بالجيد من القول والفعل[٣] ، قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) : ((الجيم والواو والدال أصل واحد وهو التّسمُّح بالشيء وكثرة العطاء))[٤]

الأجود اصطلاحا :

المراد من معنى الأجود في دلالة بحثنا هو مجيء الألفاظ أو القواعد اللغوية على أكثر من وجه فيقوم العلماء باختيار أحدها بعدِّها أجود تلك الوجوه التي وردت عليها مستندين برأيهم على أصل من أصول اللغة كالسماع أو القياس ، أو فرع من هذه الأصول كإظهار علّة من العلل التي عرفتها اللغة العربية

ثانيا : المعايير التي اعتمد عليها العلماء في اختيار الأجود

١ : اللهجات العربية

تعد اللهجات العربية ثروة لغوية كبيرة كماً ونوعاً استثمرها العلماء في وضع القواعد بمستوياتها المختلفة من صوت وصرف ونحو ودلالة ، غير أنها ليست بمستوى واحد فهي

تتفاوت فيما بينها ، لذا لم تكن ((هذه القبائل في درجة واحدة من الفصاحة ، فقد اشتُهر بعضها بأنّه أفصح من بعض ، ولم تكن في درجة واحدة من السّلامة ؛ فقد سلمت بعض القبائل ، وحافظت على عربيتها لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد . ولذلك لما جاء العلماء يروون اللُّغة تحرّوا وفضلوا بعضًا على بعض))[٥] ، معتمدين على معيار الفصاحة ، لذلك لم يأخذ علماؤنا الأوائل من كل اللهجات العربية في تقعيد قواعدهم التي ملأت مصنفاتهم فهم كانوا يتوخون اللغة الفصيحة ، حتى أجمعوا على أن لهجة قريش أفصح اللهجات ، قال في هذا ابن فارس : ((أجمَعَ علماؤنا بكلام العرب، والرُّواةُ لأشعارهم، والعلماءُ بلُغاتهم وأيامهم ومَحالّهم أن قُرَيشاً أفصحُ العرب ألْسنةً وأصْفاهم لغةً))[٦] ، لخلوها من عيوب بعض اللهجات الأخرى ، فلا ((تجد فِي كلامهم عَنْعَنَة تَميم، ولا عَجْرفيّة قَيْس، ولا كَشْكَشَة أسَد، ولا كَسْكَسة رَبيعةَ))[٧] ، فعلماء العربية أخذو من قبائل دون غيرها في تقعيد قواعدهم ، وقد كشفوا ما في اللغات من عيوب يتحرون الأخذ منها ، وقد نقل لنا السيوطي (ت ٩١١هـ) عن الفارابي القبائل التي يؤخذ منها ، والقبائل التي لا يؤخذ منها مبينا أسباب ذلك وهو رجوعه الى مجاورة القبائل غير الفصيحة ، إذ قال : ((كانت قريشُ أجودَ العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النُّطْق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانَة عما في النفس والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية ، وبهم اقْتُدِي ، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيٌّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه ، وعليهم اتُّكل في الغريب ، وفي الإعراب والتَّصْريف ، ثم هذيل ، وبعض كِنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط ، ولا عن سكَّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا مِنْ لَخْم ولا من جذَام لِمُجاوَرتهم أهل مصر والقِبْط ، ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهند والفُرس ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز

؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسِنتهم ، والذي نقل اللغةَ واللسانَ العربيَّ عن هؤلاء وأثْبَتها في كتاب فصيَّرها عِلْماً وصناعة هم أهلُ البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب))[٨]، فكان معيارهم في الأخذ من القبائل قد اعتمد على أساسين :

الأول : التحديد المكاني ، فكلما قربت من قريش كانت أقرب الى الفصاحة ، والى الأخذ منها .

الثاني : كلما توغلت القبيلة في البداوة تكون أكثر فصاحة[٩]

وقد لاحظت هذا في بحثنا عند بيان الأجود فإنه راجع الى لهجة من اللهجات كما في اتصال الضمير بـ (عسى) عندما بيَّن السيوطي فيها لهجة الحجاز أجود من لهجة تميم ، وقد بينت هذا في موضعه .

٢: السماع :

السماع : هو ((الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح عن حد القلة إلى حد الكثرة))[١٠] ، وموارده القرآن الكريم والقراءات القرآنية وكلام العرب شعرا ونثرا[١١] ، وهو بهذه الموارد الموئل للمواد اللغوية التي أخذت من أفواه العرب لذا كانت عناية العلماء الأوائل به عناية كبيرة لا يمكن لأحد إغفالها فهم الذين ضربوا الصحاري والبوادي من أجل أخذ اللغة من أفواه الناس

القاطنين فيها متحرين من كل هذا فصاحة الألفاظ والثقة والأمانة من الذين نقلوا منهم مفردات العربية ليحملوها في رحالهم من أجل تقعيد قواعد العربية ، والروايات التي وصلت إلينا تؤكد كل هذا ، فهذا الإمام أبو الحسن الكسائي يسأل الخليل بن أحمد الفراهيدي ممن أخذ علمه ((قَالَ للخليل: من أَيْن أخذت علمك هَذَا؟ فَقَالَ: من بوادي الْحجاز ونجد وتهامة، فَخرج وَرجع؛ وَقد أنفد خمس عشرَة قنينة حبرًا فِي الْكِتَابَة عَن الْعَرَب، سوى مَا حفظ، فَقدم الْبَصْرَة فَوجدَ الْخَلِيل قد مَاتَ وَفِي مَوْضِعه يُونُس، فجرت بَينهمَا مسَائِل أقرّ لَهُ فِيهَا يُونُس))[١٢] ، وهناك عبارات كثيرة في مؤلفات العربية تؤكد أخذ اللغة سماعا من أفواه العرب ، فمنها على سبيل الذكر لا الحصر يقولون

: ((سمع أعرابيا))[١٣] ، أو ((ممَّن يوثق بعربيته))[١٤] ، وأود أن أذكر أهمية السماع وعلاقته بالقياس باعتباره الأصل في أخذ اللغة والقياس فرع متكئ عليه من خلال قول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) : ((واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت ، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم))[١٥] ، ومما ذكره العلماء في بيان أن الأجود راجع الى السماع في بحثنا هذا .

٣: القياس

دلالة القياس هي ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[١٦] ، أو هو((استنباط مجهول من معلوم فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سمي عمله هذا قياسا ، فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي وحرصا على أطراد الظواهر اللغوية))[١٧] ،

وأركانه هي أصل (المقيس عليه) ، وفرع (المقيس) ، وحكم ، وعلّة جامعة [١٨] ، ونصوص اللغة العربية من حيث القياس هي واحدة من أربع إما مطرد في القياس والاستعمال ، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، وشاذ في القياس والاستعمال[١٩] ، وللقياس أهمية فهو ((عملية إبداعية من حيث إنه يضيف الى اللغة صيغا وتراكيبَ لم تعرفها من قبل ، كما أنه عملية محافظة ؛ لأن هذه الصيغ والتراكيب في الغالب على مثال معروف))[٢٠] ، هكذا تتجلى أهميته لذا من المستحيل إنكاره في علوم العربية ، يقول في هذا أبو البركات الأنباري : ((اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس ... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ، لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة))[٢١] ، وقد اختار العلماء أجود ما تعددت وجوهه في الاستعمال معتمدين على معيار القياس مثلا في النسب إلى ملهى بحذف الألف وإضافة ياء النسب ، وقد بينت هذا في موضعه من الدراسة .

٤: موافقة أبنية العربية

من المعروف أن أبنية اللغة العربية تخضع لأقيسة وأوزان جمعها العلماء وقاموا بتحديد أوزانها ، وهم عندهم الميزان الصرفي لكل ثلاثي (ف ، ع ، ل) ، وكذلك للرباعي أوزان ، وللخماسي أوزان وكل ما زاد على اللفظ من حركة أو حرف زادوه على ميزان قياسه ، وقد أشار العلماء الى الأبنية التي جاء بها كلام العرب وألفوا في الأبنية مصنفات جمعوا فيها ما جاء من كلام العرب على هذه الأوزان ككتاب الأسماء والأفعال والحروف لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ)[٢٢] ، ومنها ما جاء مبثوثا بين دفتي مصنفاتهم ، فكانوا يدركون الألفاظ

التي ليست من أبنية العرب ويعبرون عنها بألفاظ فيقولون : ((ليس من أَبْنِيَةِ الْكلامِ))[٢٣] ، أو ((ليس من أبْنِيةِ كلامِهم))[٢٤] ، أو ((لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْعَرَبِ))[٢٥] ، ومما جاء في بحثنا من اختيار

العلماء للأجود لموفقته أوزان العربية قولهم في اليسار بأنه يأتي بفتح الياء وكسرها ، وعندهم الفتح أجود ؛ لأنه ليس في كلامِ العربِ فَعال في صدرها ياء مكسورة في غير اليِسار بمعنى الشّمال ، وكذلك لفظ الشطرنج بفتح الشين فهو من الألفاظ المعربة ، وقد ذكر العلماء أن الأجود فيه كسر الشين ، حتى يكون من باب جردحل الذي هو من أوزان العربية ، وقد بينا كل هذا في مواضعه عند دراستها في البحث .

٥: كثرة الاستعمال :

ربما يظهر للقارئ من الملاحظة الأولى الى أمر كثرة الاستعمال بأنه لا فرق بينه وبين السماع ، والظاهر أن هناك فرقا أود ذكره للقارئ وهو وجود قواعد لغوية تأتي على أكثر من هيأة وقد استعملها العرب في كلامهم ، غير أن واحدة منها كثر استعمالها على ألسن المتكلمين حتى وصل الى حد الشهرة ، والأخرى قلّ تداولها بين الناس ، مما وصل الحد بها إلى الاستعمال القليل أو غيابها الأمر الذي دفع العلماء بأن ذكروا ما كثر استعمالها أجود من الأخرى ، وهذا ما لاحظناه عند ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) عندما اختار الأجود للاسم المنادى الموصوف بابن مستندا في رأيه على كثرة الاستعمال .

٦: أمن اللبس :

أمن اللبس ظاهرة عرفتها العربية وعلى مستوياتها المتنوعة ، فعندما يحصل لبس في الكلام يلجأ العربي الى حلٍّ يبتعد فيه عن الوقوع في أمر يلبس عليه في لغته ، ولا سيما إذا جاءت الألفاظ عائمة غير مقترنة بالسياق ؛ لأن متكلم اللغة عارف بأحوال لغته وما يطرأ عليها لذا اختاروا الأجود في الألفاظ المتشابهة حتى يُؤمَن عندهم اللبس ومن مواضع الأجود التي اختارها العلماء في بحثنا هذا اختيارهم الخسوف للقمر أجود من الكسوف حتى لا يلتبس بكسوف الشمس.

٧: التخفيف

اللغة العربية ميالة نحو الدقة واللطافة في الكلام ؛ لذلك منحت متكلمها اللجوء إلى الخفة في النطق ، والميل عن كل ما يثقل لسانه ، ويعسر عليه في النطق ((لذلك أسقط الواضع منها حروفا كثيرة في تأليف بعضها مع بعض استثقالا واستكراها))[٢٦] ، وإن وافق ذلك السماع أو القياس ، وقد لاحظنا هذا الأساس في بحثنا عندما جاء النسب إلى غاية على عدة وجوه فقالوا : غائي وغايي و غاوي ، وكان أجود هذه الوجوه عندهم غائي ؛ وذلك طلبا للخفة ، والابتعاد عن الثقل الحاصل من اجتماع الياءات .

المبحث الأول : المستوى الصوتي

أولاً : الإدغام

الإدغام : هو ((أن يتماثل صوتان في الكلام بحسب وضعها أو بتأثير أحدهما على الآخر فيتماثل معه فتعتمد لهما في اللسان اعتمادة واحدة))[٢٧] ، ويمكن القول فيه بعبارة أخرى بأنه ((تحويل صوتين متتالين الى صوت واحد))[٢٨] ، ومعنى هذا أن تصل بين حرفين عند النطق من غير الفصل بينهما بحركة أو وقف ليكونا حرفا مشددا[٢٩] ، وهذا ناتج عن تأثير الأصوات المتجاورة فيما بينها ، والهدف منه تحقيق التيسير عند النطق بهذه الحروف ، وتحقيق حد أدنى من الجهد من خلال تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها[٣٠] ، وهو على ثلاثة أنواع : متماثلين ، ومتقاربين ، ومتجانسين .

١: إدغام الحروف المتماثلة عند الجزم

والذي بين يدينا من مسائل هو إدغام المتماثلين ، والذي يتوقف على حركة الحرفين المتماثلين ، فأما أن يكون الأول متحركاً والثاني ساكناً ، أو بالعكس يكون الأول ساكناً

والثاني متحركاً ، أو يكون كل منهما متحركين ، والمسألة التي عندنا هو عندما يتحرك الأول والثاني ويكون هذا وفق شروط ذكرها العلماء ، ومنها أن يكون في كلمة واحدة ثلاثية عينها ولامها من جنس واحد نحو : (شدَّ) وهذا أصله (شدَدَ) فإذا حدث عليه تغيير عارض كدخول حرف الجزم عليه فيجوز فيه الإدغام وفك الإدغام ، فنقول فيه : لم يشدّ (بالإدغام) ، ولم يشدد (بفك الإدغام) ، وقد ذكر العلماء الأجود في تعدد هذا ((إذا كان الحرف الأول من المثلين متحركا والثاني ساكنا بسكون عارض للجزم وشبهه فتقول : لم يمدّ ومدّ بالإدغام ، ولم يمدد بفكه ، والفك أجود وبه نزل الكتاب الكريم ، قال تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ [النور/ ٣٥] ، وقال ﴿ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [يونس /٩٨]))[٣١] .

ومن هذا القبيل أيضا إضافة نون إلى اسم التفضيل عندما يكون التفضيل راجعاً إلى المتكلم ، يقول ابن الوراق : ((واعلم أنك إذا رجعت فعل التعجب إلى نفسك ، قلت : ما أحسنني ، زدت نونا قبل ياء المتكلم ؛ ليسلم الفعل ، وأنت بالخيار إن شئت سكنت النون الأولى وأدغمتها في النون الثانية ، وإن شئت أظهرت النونين ، وهذا أجود))[٣٢] ؛ وعلل بيان الأجود قائلا : ((لأن المفعول منفصل مما قبله))[٣٣] .

ثانيا : الوقف

الوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة[٣٤] ، ويعد الوقف مفصلا من مفاصل الكلام الذي يكون عنده قد قطعت السلسلة الكلامية[٣٥] ، وهذا راجع الى عدم وصل الكلمات متوالية مراعاة لطاقة التنفس التي لا تسمح لوصل الألفاظ كاملة وكذلك مراعاة الحصول على المعاني من خلال الوقف على الألفاظ في السياق الكلامي عند إتمام المعنى[٣٦] ، فهو من الظواهر التي عرفتها العربية ، يقول الدكتور تمام حسان : ((ولعل ظاهرة الوقف باعتبارها موقعية من موقعيات السياق العربي ترجع الى كراهية توالي الأضداد أو كراهية التنافر))[٣٧] ، لذا فهناك قواعد للوقف في العربية منها.

١ : الوقف على ياء الاسم المنقوص

الاسم المنقوص هو ((كل اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضي والداعي))[٣٨] ، ويكون منونا وغير منون ، فالمنون يكون في حالة التنكير وعدم الإضافة ، أما غير المنون

يكون عند التعريف والإضافة ، وسواء كان منونا أم غير منون فعند الوقف عليه جاء في لسان العرب بإثبات الياء وحذفها في الحالين ، وقد ذكر العلماء الأجود منه ، فقد ذكر سيبويه الأجود إذا لم يكن منونا إذ قال : ((فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف ؛ وذلك قولك : هذا القاضي وهذا العمي لأنها ثابتة في الوصل))[٣٩] .

وقال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) : ((على أن الوقف بإثبات الياء على نحو القاضي مرفوعا أو مجرورا أجود في القياس من الوقف بحذفها))[٤٠] .

أما إذا كان غير منوناً فقد ذكر ابن الأنباري حال الوقف عليه في حالة الرفع والجر ، إذ قال : ((واختلف النحويون في الأجود منهما ، فذهب سيبويه الى أن حذف الياء أجود إجراء للوقف على الوصل؛ لأن الوصل هو الأصل، وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود؛ لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء ... وإن كان فيه ألف ولام، كان حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه ألف ولام في حذف الضمة والكسرة، ودخول الفتحة، وكان لك أيضًا في الوقف في حالة الرفع والجر إثبات الياء وحذفها، وإثباتها أجود الوجهين؛ لأن التنوين لا يجوز أن يثبت مع الألف واللام))[٤١] ، وقد بيَّن سيبويه أن إثبات الياء في المعرَّف في حالة الرفع والجر أجود لعدم التقاء ساكنين ، وهو سكون الياء وسكون التنوين .

٢: الوقف على ما الاستفهامية المجرورة

تجرُّ (ما) الاستفهامية بحرف الجر ، ويحدث في ألفها الحذف ، وبعض العرب لا يحذف ألفها عند دخول حرف الجر عليها[٤٢] ، ومما جاء على هذا قول الشاعر[٤٣] [بحر الوافر]

على ما قام بشتمي لئيم كخنزير تمرغ في رماد

والغالب فيه الحذف نحو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ ١]

، و (بم جئت) ،وهي على حال حذف ألفها عند الوقف عليها يكون بسكون الميم نحو : علامْ ، وبمْ ، أو يلحقها هاء السكت نحو (علامَه) و (فيمَه) وإلى هذا أشار ابن مالك[٤٤]

وما في الاستفهام إن جرّت حذف ألفها وأولها الهاء إن تقف

وعلّة حذف ألفها عند جرها بحرف الجر هو إرادة التفريق بين (ما) الاستفهامية ، و (ما) الخبرية المتمثلة بالموصولة والشرطية ، فحذفها كان لاستقلالها بخلاف (ما) الشرطية والموصولة لعدم استقلالها فالشرطية متعلقة بما بعدها ، والموصولة متعلقة بصلتها فيكونا بمثابة الاسم الواحد[٤٥] ، فحذف ألف (ما) عند الجر ، وتعدد حالها عند الوقف بالإسكان وإلحاق الهاء بينهما تباين في الجودة ، ذكره لنا ابن السراج قائلا : ((تقول في الوصل : علامَ ، تقول : كذا وكذا ، وفيمَ صنعت ، ولمَ فعلت ، وحتَّامَ ، وكان الأصل (على ما) و (في ما) و لما صنعت ، فالأصل (ما) إلا أن الألف تحذف مع هذه الأحرف ، إذا كان (ما) استفهاما ، فإذا وقفت فلك أن تقول : فيمَ وبمَ ولمَ وحتامَ ، ولك أن تأتي بالهاء فتقول : لِمَه وعلامه وحتامه وبمه ، واثبات الهاء أجود في هذه الحروف))[٤٦] ، وبيان الأجود عندهم هو عندما ((حذفت الألف من ما فيعوضون منها في الوقف الهاء ويبنون الحركة))[٤٧] ، فكان إلحاق الهاء لها من أجل الحفاظ على الفتحة الدالة على الألف التي حذفت[٤٨]

المبحث الثاني : المستوى الصرفي

أولا : التثنية وجمع التكسير

١ : تثنية الاسم الممدود

الاسم الممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألفا زائدة[٤٩] ، وهمزته تكون واحدة من أربع : فهي إمّا أن تكون من أصل الكلمة ، أو للتأنيث ، أو مبدلة عن أصل ، أو للإلحاق ، وعند تثنيتها تكون على ثلاثة أحوال ، فإذا كانت من أصل الكلمة تبقى على حالها ، نحو : قرَّاء قرَّاءان ، وإن كانت للتأنيث تقلب همزته واوا كما في نحو : حمراء حمراوان ، أمّا النوعان الآخران اللذان تكون فيهما الهمزة مبدلة عن أصل أو للإلحاق فيجوز فيها التصحيح والقلب ، فيقال في تثنية كساء وعلباء كساءان وكساوان ، وعلباآن وعلباوان ، وقد بين العلماء أجود هذا التنوع في الاستعمال فيما كانت همزته منقلبة عن أصل ، وكذلك التي تكون للإلحاق ، إذ قال المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((واعلم أن كل ممدود تثنيه ، وكان متصرفا فإن إقرار الهمزة فيه أجود نحو كساءان ورداءان وقد يجوز أن تبدل الواو من الهمزة فتقول

كساوان ورداوان وليس بالجيد))[٥٠] ، وقال أيضا في قلب الهمزة واوا للاسم الذي تكون همزته للإلحاق : ((وأمّا ما كان مثل علباء وحرباء فتبدل الواو فيه أجود))[٥١] .

وقال ابن السراج : ((اعلم أن الممدود بمنزلة غير المعتل تقول : في كساء كساءان وهو الأجود))[٥٢] ، وقد بين العلماء الأجود في تثنية الاسم الممدود الذي همزته مبدلة أو ملحقة ، فسيبويه يرى قلب همزة الاسم الممدود الذي همزته مبدلة واواً أجود ؛ وذلك لأنها تشبه الاسم الممدود المؤنث من حيث الوزن وزيادة الهمزة والمدّ ، وهذا نص قوله : ((واعلم أن ناساً كثيرا من العرب يقولون : علباوان وحرباوان شبهوها ونحوهما بحمراء حيث كان زنة هذا النحو كزنته وكان الآخر زائدا كما كان آخراه حمراء زائداً وحيث مدت كما مُدَّت حمراء))[٥٣] ، وإلى هذا التعليل يذهب المبرد إذ قال : ((لأن ألفيه زائدتان ، فهما يشبهان ألفي التأنيث من جهة الزيادة))[٥٤] ، وقد حمل سيبويه ما كان همزته منقلبة على مشابهته بالمبدلة همزته إذ قال : ((فلما كان حاله كحال علباء إلا أن آخره بدل من شيء من نفس الحرف تبع علباء كما تبع علباء حمراء))[٥٥] ، وخلاصة بيان الأجود قائم على القياس ، وهو باب الحمل على النظير من حيث اختلاف الهمزة بين الإبدال والإلحاق بالاسم الممدود المؤنث .

٢: جمع الاسم الخماسي جمع تكسير

جمع التكسير هو ((ما تغير فيه بناء واحده بزيادة أو نقص أو تبديل لغير إعلال))[٥٦] ، أو هو ((ما يدل على أكثر من اثنين ، مع تغيير صورة المفرد عند الجمع ، وقد يكون التغيير بزيادة على أصول المفرد نحو سهم سهام ... وقد يكون بنقص عن أصوله نحو رسول رسل ... وقد يكون باختلاف الحركات [شكل الكلمة] نحو أسد أُسد))[٥٧] ، ومعنى هذا أن المفرد لا يسلم عند الجمع وإنما يحدث فيه تغيير[٥٨] ، ويقسم على قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، ومن أوزان جمع الكثرة (فعالل) ويقاس هذا الوزن في جمع الأسماء المفردة الرباعية والخماسية الأصول وكذلك في الخماسي المزيد[٥٩] ، غير أنه في الخماسي يحصل فيه حذف فإذا كانت جميع حروفه أصول فيحذف منه الحرف الأخير ـ الخماسي ـ وعلّة هذا الحذف التخلص من ثقل الكلمة لطولها و ((إنما حذف آخره لطوله فكان الآخر أولى ؛ لأنه المثقل للكلمة فلهذا كان أولى بالحذف))[٦٠] ، فضلا عن الثقل فإن وزن الجمع ينتهي إليه فلا يكون للحرف الخامس موضع في الجمع[٦١] ، أما الخماسي الذي يكون رابعه شبيها

بالزائد فيكون موافقا له في اللفظ أو المخرج كما في نون خردنق فهي أصلية مشبهة باللفظ بالزائد ، وكذلك الدال في فرزدق فهي تشبه التاء من حيث المخرج[٦٢] ،وقد اختلف العلماء في جمع هذه الأسماء هل يحذف الرابع أم الخامس ، فقد ذكر المرادي حذف الحرف الخامس أجود من الرابع إذ قال : ((يجوز حذف الرابع إذا كان شبيها بالمزيد لفظا أو مخرجا فالأول نحو خدرنق ؛ لأن النون من حروف الزيادة والثاني نحو فرزدق لأن الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة فلك أن تقول فيهما خدارق وفرازق ـ بحذف النون والدال ـ ولك أن تقول : خدارن وفرازد بحذف الخامس كما تقدم وهو الأجود))[٦٣] ، أما السيوطي فيرى حذف الرابع أجود إذ قال : ((ويحذف الرابع ويبقى الخامس إن كان الرابع أصلا وافق بعض حروف الزيادة في اللفظ أو في المخرج نحو خردنق نونه أصل لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خدارق بحذفها وإقرار القاف وهو الحرف الخامس ، وفرزدق داله أصل لكنها تشبه التاء التي من حروف الزيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال فرازق بحذفها وإقرار القاف هذا هوالأجود))[٦٤] ، والذي يبدو أن العلماء قد اختلفوا في بيان الأجود فمن ذهب الى حذف الأخير لأن الكلمة تطول به ، أما من ذهب الى حذف الرابع فلتشبيهه بالزائد لذلك يتخلص منه عند الجمع بإبقاء الحرف الأخير .

ثانيا : التصغير والنسب

١ : التصغير

تصغير الاسم الرباعي الواوي العين

يصغر الاسم الرباعي على وزن (فُعَيْعِل) نحو : جعفر جعيفر ، وعلى هذا الوزن يصغر كل اسم رباعي صحيحاً كان أم معتلاً من غير تغيير ، إلا ما كان معتل العين بالواو يحدث فيه تغييرٌ فتقلب واوه ياءً وتدغم مع التصغير ، أو تبقى على حالها كما في تصغير أسود على أُسيّد وأُسَيْود[٦٥] ، وقد أشار سيبويه إلى هذا قائلاً : ((ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واو ، فإن واوه تبدل ياء في التحقير وهو الوجه الجيد ؛ لأن الياء الساكنة تبدل الواو التي بعدها ياء ... واعلم أن من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا وهو أبعد الوجهين يدعها على حالها قبل أن تحقر ... واعلم أن أشياء تكون الواو فيها ثالثة وتكون زيادة فيجوز فيها ما جاز في أسود ، وذلك نحو جدول وقسور تقول جديول وقسيور))[٦٦] ، وقد ذكر المبرد هذا

التنوع مع بيان أجود وجوهه ، وهو قلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وهذا نص قوله : ((ما كانت فيه الواو متحركة في التكبير زائدة ملحقة أو أصلية فانت في تصغيره بالخيار إن شئت أبدلت من الواو في التصغير ياء للياء التي قبلها وهو أجود وأقيس وإن شئت أظهرت الواو كما كانت في التنكير متحركة وذلك قولك في أسود أسيّد وفي أحول أحيّل فهذا الأصلي والزائدة تقول في قسور قُسيّر وفي جدول جُديّل وإن شئت قلت فيه كله أسيود وقسيور وجديول))[٦٧] ، وقد علل المبرد عدم بقاء الواو على حالها من غير قلب راجع على حمل النظير وقياس التصغير على جمع التكسير بعدِّهما على منهج واحد ؛ لأن التصغير والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها فكما قالوا في جمع قسور قساور بإبقاء الواو قالوا في التصغير قسيور[٦٨] ، وقد أسند المبرد تعليله على أساس القياس بأن التصغير والجمع من وادٍ واحد ، والذي يبدو لي أن قياس التصغير على الجمع لا ينطبق على مثل هذا ، وإنما في إرجاع الحروف الى أصولها وهذا في مثل هذه الأمثلة لا قلب فيها ولا حذف ، والذي أميل إليه في مثل هذا أنه راجع الى لغة من لغات العرب كما قال سيبويه في النص الذي ذكرته آنفا ((واعلم أن من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا))[٦٩] محددا الأجود في اللغة التي وافقت القياس ، والأخرى التي جانبت القياس .

٢ : النسب

أ : النسب الى الاسم الممدود

الاسم الممدود هو الاسم الذي آخره همزة قبله ألف زائدة[٧٠] ، والنسب إليه يتوقف على نوع الهمزة ؛ لأنها تكون واحدة من أربع : إما أصلية أو للتأنيث أو للإلحاق أو مبدلة من أصل فما كانت همزته أصلية ينسب إليه بإبقاء همزته من غير تغيير كما في نحو : قراء قرائيّ ، ومنهم من يعلها ويقلبها واوا[٧١] ، وهذا ((جائز ووجه جوازه الحمل على همزة كساء))[٧٢] ، وما كانت همزته للتأنيث نحو (حمراء) تقلب الهمزة واواً عند النسب إليه فيصبح حمراوي ، أما الاسم الذي تكون همزته للإلحاق أو مبدلة عن أصل نحو : علباء وكساء فالنسب اليهما يكون بقلب الهمزة واواً فيصبح علباوي وكساوي ، أو إبقاء الهمزة على حالها من غير تغيير ليكون النسب إليهما علبائي وكسائي[٧٣] ، ومثل هذا النسب في الأسماء الممدودة بين قلب همزته وإبقائها على حالها جائز ووجه هذا الجواز ؛ أنّ ((الإبقاء

فلتشبيهها بالهمزة الأصلية من حيث إن إحداهما منقلبة عن حرف أصلي ، والأخرى ملحقة بحرف أصلي ، وأما القلب فلتشبيهها بالزائدة المحضة من حيث إن عين الهمزة ليست بلام الكلمة كما كانت في قرّاء))[٧٤] ، وهذا التنوع في النسب للاسم الممدود بهمزة أصلية أو مبدلة أو للإلحاق بين إبقاء الهمزة ، وقلبها قد علّله العلماء كما ذكرنا ، غير أنه لابد من تباين في الاستعمال ، فقد ذكروا ما كانت همزته أصلية إبقاء الهمزة ((أجود من إبدالها لأنها أصلية))[٧٥] ، وما كانت ملحقة أو مبدلة عن أصل فالقلب أجود من الإبقاء[٧٦] ، والذي يبدو لي أنّ إبقاء الهمزة الأصلية هو الحفاظ على أصل حروف الكلمة من غير تغيير ، بخلاف الهمزة المبدلة أو الهمزة التي للإلحاق فقلبها عند النسب من أجل بيان هذه الهمزة ليست أصلية .

ب : النسب إلى الاسم المقصور بألفٍ رابعة

المقصور هو ما كان في آخره ألف مفردة[٧٧] ، تقع ثالثة ورابعة وخامسة وسادسة ، وهي في جميع هذه المواضع تكون منقلبة عن أصل يائي أو واوي ، أو تكون زائدة للتأنيث أو للإلحاق ، والذي يعنينا في الاسم المقصور ، هو كيفية النسب إليه فيما كانت ألفه رابعة ، وهذا النسب يتوقف على ثاني حروفه بين التحريك والإسكان ، فإن كان ثانيه متحركا فيجوز في النسبة إليه حذف الألف منه ، أو قلبها واواً سواء كان أصلها واويا أم يائيا كما في نحو : ملهى ومرمى ، فالنسب إليهما (ملهيّ ومرميّ) بالحذف ، و (ملهويّ ومرمويّ) بالقلب دون النظر إلى أصلها[٧٨]

أمّا إذا كان ثاني الاسم المقصور ساكنا نحو (حبْلى) فعند النسب إليه يجوز فيه ثلاثة أحوال ((الحذف لزيادتها ، وقلبها واواً تشبيها لها بملهى ، وقلبها واوا مع زيادة الألف قبلها تشبيها لها بالألف الممدودة كصحراوي))[٧٩] ، فتقول : حُبلي وحبلوي وحبلاوي ، ومجيء النسب للاسم المقصور بألفٍ رابعة الساكن الثاني على هذه الهيئات الثلاث له اختلاف في جودة الاستعمال اللغوي ، بيّن هذا المبرد قائلا : ((فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل : أجودها وأحقها بالاختيار وأكثرها وأصحها وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف))[٨٠] ، وقد حدده ابن مالك قائلا :

((وقد تحذف ألف التأنيث إن سكن ثاني ما هي فيه رابعة كحبلوي والحذف أجود وربما قيل حبلاوي))[٨١] ، والذي يفهم من كلام العلماء أن النسب بالحذف أجود في الاستعمال اللغوي يليه النسب بالقلب ومن ثم بالقلب وزيادة الألف ، وتقرير العلماء لهذا ناتج عن موافقة هذا لمنهج القياس للنسب في الاستعمال اللغوي .

ج: النسب الى الاسم الثلاثي ولامه ياء قبلها ألف

يكون النسب إلى الاسم الثلاثي ولامه ياء قبلها ألف نحو : غاية وراية على ثلاثة أحوال بعد حذف تاء التأنيث منه ، وأولها يكون بإبقاء الياء على حالها ، وثانيها تقلب الياء همزة ، وثالثها قلب الهمزة المنقلبة عن الياء واواً ، فيكون النسب إلى غاية غايىّ وغائي وغاوي[٨٢] ، وقد بين ذلك المبرد قائلا : ((النسب إلى راية وآية وما كان مثلهما يجوز إقرار الياء مع ياء النسب الثقيلة فتقول رايىّ وآيىّ ، وتبدل الهمزة إن شئت وتقلبها واوا وهو أجود الأقاويل عندي ، وسيبويه يختار الهمزة))[٨٣] .

وقد بين السيوطي أيضا النسب الى مثل هذه الأسماء يكون بإبقاء الياء أو قلبها همزة أو قلب الهمزة واواً ، وقد بين أجود هذه الوجوه الثلاثة قائلا : ((والهمز أجود))[٨٤] ، وعلل بيان الأجود أنه راجع الى طلب الخفة والابتعاد عن الثقل من تكرار الحرف إذ قال : ((والهمز أجود لأن فيه سلامة من استثقال الياءات وإبدال أخف من إبدالين))[٨٥] .

ثالثا : الإعلال والإبدال

١ : الإعلال

أ: إعلال لام فعول وتصحيحه

الإعلال هو ((تغيير حرف العلّة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكان))[٨٦] ، والإعلال بالقلب هو تناوب حروف العلّة (الألف والواو والياء والهمزة) فيما بينها ، والغرض من الإعلال بأشكاله الثلاثة ـ القلب والنقل والحذف ـ هو أن يكون ((تحقيقا للانسجام الصوتي وتخفيفا لثقل المنطوق وإعانة على تأديته بأدنى جهد))[٨٧] ، ومن مواضع الاعلال بالقلب إعلال الواو ياء ومن مواضعه إذا وقعت الواو لاما لـ (فُعُول) جمعا كما في نحو : عصا عِصي ، وأصل جمع عِصي على (فعول) هو (عُصُوو) تقلب واوه الأخيرة ياء للتخفيف[٨٨] ، ليصبح على شكل (عُصُوي) وتطبيقا للقاعدة الأخرى في التقاء الواو مع

الياء ، فيدغمان وفقاً لقاعدة الإعلال إذا اجتمع الواو والياء في كلمة والسابق منهما متأصل ذاتاً وسكوناً وجب قلبُ الواو ياء مع إدغام الواو مع الياء لتصبح بشكلها النهائي (عُصُي) ثم تقلب حركة الكلمة من الضمة الى الكسرة لصعوبة الانتقال من الضم الى الكسر[٨٩] ، و ((من العرب من يكسر حركة الفاء اتباعا لحركة العين فيقول : عِصِيّ وضمها أفصح وأكثر))[٩٠] ، وقد يأتي هذا الجمع مصححا من غير إعلال فقالوا : أُبُوّ ونُحُوّ في جمع أب ونحو[٩١] .

وقد ذكر ابن عقيل الإعلال أجود من التصحيح إذ قال : ((إذا بني اسم على فُعُول فان كان جمعا وكانت لامه واوا جاز فيه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصي ودلي في جمع عصا ودلو وأُبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجود من التصحيح في الجمع))[٩٢] .

والذي يبدو من هذا أنّ بيان الأجود في الاعلال راجع إلى طلب الخفة والابتعاد عن الثقل.

ب: إعلال صيغة مفعول من المعتل

الإعلال بالنقل هو نقل حركة الحرف المعتل إلى الصحيح الساكن ما قبله مع بقاء الحرف المعتل إذا كانت الحركة المنقولة من جنسه ، أو قلبه إلى حرف يجانس الحركة ، ومن المواضع التي يجري عليها الإعلال بالنقل صيغة مفعول المعتلة العين بالواو أو الياء[٩٣] ، وهذا النقل يؤدي إلى التقاء ساكنين وهما حرفا العلة ـ الواو أو الياء ـ مع واو الصيغة مما يؤدي إلى حذف أحدهما فعلى رأي سيبويه ان الحذف يحصل في واو الصيغة في حين ذهب الأخفش إلى حذف واو عين الكلمة[٩٤] ، فما كان من الواو نحو (مَقْوُول) يصبح (مَقُوْل) بنقل الحركة ثم بعدها يحذف الواو ؛ ليصبح بشكله النهائي على صيغة مفعول (مَقُول) ، أما اليائي العين نحو (مبيوع) يصبح (مَبُوع) ثم يقلب الياء الى الواو ؛ لانضمام ما قبله ، ثم تقلب الضمة كسرة حتى لا يلتبس بالواوي ويسلم الياء فيصبح (مبيع) ، وأما بنو تميم فيتمون مثل هذا من غير حذف ، قال ابن جني : ((ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل نحو مبيع ومخيط ورجل مدين من الدَّيْن فهذا كله مغير وأصله مبيوع ومديون ومخيوط فُغُيِّر على ما مضى ومع ذلك فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي يُتِمُّون مفعولا من الياء فيقولون مخيوط ومكيول))[٩٥] .

ومما جاء على الاتمام من غير حذف قول الشاعر العباس بن مرداس السلمي [بحر الكامل]

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد معيون[٩٦]

وقول علقمة الفحل [بحر البسيط]

حتى تذكَّرَ بيضاتٍ وهَيَّجه يوم رذاذ عليه الريح مغيوم[٩٧]

فمثل هذا يجوز فيه التصحيح ويجوز فيه الإعلال وقد حدد الخليل الأجود إذ قال : ((رجل مديون قد ركبه الدين ، ومدين أجود))[٩٨] ، ويبدو أن التصحيح راجع الى لغة بني تميم[٩٩] ، و ((هذا التصحيح جائز عند بني تميم وشاذ عند غيرهم))[١٠٠] ، أو من النادر[١٠١] ، والذي يبدو أن اختيار الإعلال على الاتمام عند الخليل هو الأجود راجع إلى خفة النطق فاجتماع الواو والياء فيه من الثقل ، فـ (مدين) بالإعلال أخف من (مديون) بالإتمام ، وهذا هو المعروف من الإعلال هو طلب الخفة في النطق .

ج : فعّل بين الإعلال والتصحيح

فُعّل من أبنية جموع الكثرة ، ويقاس في وصف على وزن فاعل صحيح اللام نحو : راكع رُكّع ، وصائم صُوّم[١٠٢] ، ويجري على هذا البناء مما اعتلت عينه بالواو فيقال في جمع صائم صُوّم وصُيّم وفي جمع قائل قُوّل وقيّل[١٠٣] ، قال الرضي : ((ويجوز لك في عين فُعّل جمعا من الأجوف الواو نحو صُوّم وقُوّل قلبها ياء نحو صُيّم وقُيّل والتصحيح أولى لك لكونه جمعا ولقرب الواو من الطرف))[١٠٤] ، وكان لهذا التعدد في الجمع بين التصحيح والإعلال مسوغ فالتصحيح على الأصل ؛ لأن أصل عين الكلمة واوا ، والإعلال حصل للتخفيف ، وذلك لاجتماع واوين وضمة فكأنه صار في الجمع ثلاثة واوات مع ثقل الجمع فعدل عن الأصل من أجل التخفيف وذلك بقلب الواوين ياءين ؛ لأن الياء أخف من الواو[١٠٥] .

وقد ذكر المبرد هذا البناء بين التصحيح والإعلال بأن الأجود فيه هو التصحيح ، إذ قال ((اعْلَم أَنَّ مَا كَانَ من هَذَا من ذَوَات الْوَاو فَإِنَّ الأَجود فِيهِ أَن تصحّ الْوَاو وَتظهر وَذَلِكَ قَوْلك على قَوْل من قَالَ فِي جمع شَاهد شُهَّد فِي صَائِم صُوّم وَقَائِل قُوّل وَكَذَلِكَ جَمِيع هَذَا الْبَاب وَقد يجوز أَن تقلب الْوَاو يَاء وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ ولكنْ تَشْبِيها بِمَا اعتلَّت لامه وَذَلِكَ أَنَّك تَقول فِي جمع عاتٍ عُتِيّ لَا يصلح غيرُه إِذا كَانَ جمعا فلمّا كَانَ هَذَا الْبَاب يقرُب من الطرَف

ومما جاء على الاتمام من غير حذف قول الشاعر العباس بن مرداس السلمي [بحر الكامل]

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد معيون[٩٦]

وقول علقمة الفحل [بحر البسيط]

حتى تذكَّرَ بيضاتٍ وهَيَّجه يوم رذاذ عليه الريح مغيوم[٩٧]

فمثل هذا يجوز فيه التصحيح ويجوز فيه الإعلال وقد حدد الخليل الأجود إذ قال : ((رجل مديون قد ركبه الدين ، ومدين أجود))[٩٨] ، ويبدو أن التصحيح راجع الى لغة بني تميم[٩٩] ، و ((هذا التصحيح جائز عند بني تميم وشاذ عند غيرهم))[١٠٠] ، أو من النادر[١٠١] ، والذي يبدو أن اختيار الإعلال على الاتمام عند الخليل هو الأجود راجع إلى خفة النطق فاجتماع الواو والياء فيه من الثقل ، فـ (مدين) بالإعلال أخف من (مديون) بالإتمام ، وهذا هو المعروف من الإعلال هو طلب الخفة في النطق .

ج : فعّل بين الإعلال والتصحيح

فُعّل من أبنية جموع الكثرة ، ويقاس في وصف على وزن فاعل صحيح اللام نحو : راكع رُكّع ، وصائم صُوّم[١٠٢] ، ويجري على هذا البناء مما اعتلت عينه بالواو فيقال في جمع صائم صُوّم وصُيّم وفي جمع قائل قُوّل وقيّل[١٠٣] ، قال الرضي : ((ويجوز لك في عين فُعّل جمعا من الأجوف الواو نحو صُوّم وقُوّل قلبها ياء نحو صُيّم وقُيّل والتصحيح أولى لك لكونه جمعا ولقرب الواو من الطرف))[١٠٤] ، وكان لهذا التعدد في الجمع بين التصحيح والإعلال مسوغ فالتصحيح على الأصل ؛ لأن أصل عين الكلمة واوا ، والإعلال حصل للتخفيف ، وذلك لاجتماع واوين وضمة فكأنه صار في الجمع ثلاثة واوات مع ثقل الجمع فعدل عن الأصل من أجل التخفيف وذلك بقلب الواوين ياءين ؛ لأن الياء أخف من الواو[١٠٥] .

وقد ذكر المبرد هذا البناء بين التصحيح والإعلال بأن الأجود فيه هو التصحيح ، إذ قال ((اعْلَم أَنَّ مَا كَانَ من هَذَا من ذَوَات الْوَاو فإنَّ الأَجود فِيهِ أَن تصحّ الْوَاو وَتظهر وَذَلِكَ قَوْلك على قَوْل من قَالَ فِي جمع شَاهد شُهَّد فِي صَائِم صُوّم وَقَائِل قُوّل وَكَذَلِكَ جَمِيع هَذَا الْبَاب وَقد يجوز أَن تقلب الْوَاو يَاء وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ ولكنْ تَشْبِيها بِمَا اعتلَّت لامه وَذَلِكَ أَنَّك تَقول فِي جمع عاتٍ عُتِيّ لَا يصلح غيرُه إذا كَانَ جمعا فلمّا كَانَ هَذَا الْبَاب يقرُب من الطرَف

الثاني : مذهب بني تميم فهم يقلبون الواو تاء[١١٥] ، فعلى ما بينه العلماء ان فاء افتعل من الواوي واليائي يكون بين الابدال والادغام وبين إعلالها بحرف يجانس حركة ما قبلها وقد حدد النحاس أجود هذا قائلا : ((افتعل من (وعد) قلت اتعد وكذا اتزن واتقى وإن شئت قلت ايتعد والأول أجود ؛ لأن الواو تستثقل فتبدل تاء))[١١٦] ، فقلب فاء افتعل تاء وادغامها مع تاء الصيغة أجود وذلك للفرار من الثقل حتى يحصل التخفيف[١١٧] ولمناسبة الجوار وكثرة وقوعه في كلام العرب[١١٨] ، فكان ((الفرار من الياء والواو في افتعل وما تصرف منه أولى لاعتلالهما وتقلُّبهما من حال الى حال ويزيد قوة هذا أن بعدها تاء تدغم التاء المنقلبة عن الياء والواو فيها))[١١٩] .

المبحث الثالث : المستوى النحوي

أولا : الأسماء

١ : تقديم خبر إنّ على اسمها إذا كان ظرفا أو جاراً ومجروراً

تتكون جملة (إنّ وأخواتها) من إنّ واسمها وخبرها ، وهذا يلزم تقديم اسمها على خبرها ، وقد يتقدم خبرها على اسمها وجوباً إذا اتصل في اسمها ضمير راجع إلى الخبر نحو : ليت في الدار صاحبها ، لئلا يعود الضمير المتصل في اسمها على متأخر لفظا ورتبة[١٢٠] ، هذا في الوجوب ، أمّا في الجواز فـ ((لا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلا أن يكون الخبر ظرفا أو حرف جر تقول : إن في الدار زيدا ، ولعل عندك عمرا))[١٢١] ، وإلى هذا أشار ابن مالك قائلا[١٢٢] :

وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي ففي حالة كون خبر إنّ ظرفا أو جاراً ومجروراً يجوز تقديمه على اسمها وتأخيره ، والأجود في هذا الجواز تقديم الخبر ، قال ابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ) : ((يجوز فيها الأمران نحو : إن عندك زيدا ، وإن زيدا عندك وتقديم الظرف أجود ، وكذلك الجار والمجرور نحو : إن زيداً لفي الدار ، وإن في الدار لزيدا))[١٢٣] ، وبيان تقديم خبر إن على اسمها أجود من التأخير راجع إلى ((أنّ الظرف ليس هو الخبر في الحقيقة إنما هو متعلق بالخبر))[١٢٤] ، فضلا عن هذا فلا يصح إضمار الظرف ، والإضمار يمنع التقديم فعندما أُؤتمن هذا جاز التقديم[١٢٥] .

٢: النصب على الاشتغال والرفع على الابتداء

الاشتغال : هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها[١٢٦] ، أو هو أن يتقدم اسم على ما حقه أن ينصبه لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره نحو : خالدا اكرمته[١٢٧] ، ولابد من الاشتغال أن تتوافر فيه أركانه الثلاثة : المشغول (العامل) ، والمشغول به (الضمير) ، والمشغول عنه (الاسم المتقدم)[١٢٨] ، وفي المشغول عنه أحوال خمس وهي : ما يجب فيه النصب ، وما يجب فيه الرفع ، وما يجوز فيه النصب والرفع والنصب أرجح ، وما يجوز فيه النصب والرفع ، والرفع أرجح ، وما يجوز فيه الأمران على السواء[١٢٩] ، وقد ذكر العلماء شروطاً لكل نوع من هذه الأنواع تنطوي تحتها ، والذي يعنينا ما يجوز فيه النصب والرفع ، والرفع أرجح ففي حالة النصب يقدر للاسم المنصوب فعل مثل الفعل المذكور نحو : (ضربت زيدا ضربته) ، أو من معناه نحو (زيدا مررت به) ، فيقدرون له الفعل (لقيت زيدا مررت به) ، والثالث أن تقدر فعلا من معنى الكلام[١٣٠] ، والى هذا أشار ابن مالك[١٣١] :

والرفع في غير الذي مرَّ رجح فما أُبيح افعل ودع ما لم تبح

ومعنى هذا ما يجوز فيه الأمران والمختار الرفع ، وقد ذكر العلماء أنّ الأجود في مثل هذا الرفع ، إذ قال أبو البقاء العكبري : ((والرفع في هذا كله أجود))[١٣٢] .

وقال ابن الصائغ : ((والرفع أجود من النصب))[١٣٣] ، وبيانهم لهذا الرأي لاستغنائه عن التقدير[١٣٤] ، وبين ابن هشام اختيار الرفع على النصب ، إذ قال : ((فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان : أحدهما الراجح لسلامته من التقدير وهو الرفع بالابتداء فما بعده في موضع رفع على الخبرية وجملة الكلام حينئذ اسمه ، والثاني مرجوح لاحتياجه الى التقدير وهو النصب فإنه بفعل موافق للفعل المذكور محذوف وجوبا فما بعده لا محل له ؛ لأنه مفسر وجملة الكلام حينئذ فعلية))[١٣٥] ، ويمكن بيان الأجود عند العلماء أنه راجع إلى عدم التقدير ؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير .

٣: بين المفعول معه والعطف

المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى[١٣٦] ، وهذه الواو تفيد المعية ، وتختلف عن العاطفة التي تفيد المشاركة بين الأشياء[١٣٧] ، غير أن الاسم الواقع

بعد هذه الواو له أحوال يتباين فيها بين العطف والمعية ، فهناك مواضع يجب فيها العطف ، ومواضع أخرى على العكس يجب فيها المعية ، ومواضع يترجح فيها العطف على المعية ، ومواضع أخرى على عكسها تترجح المعية على العطف[١٣٨] ، والى هذا أشار ابن مالك بقوله[١٣٩]

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق

والنصب إن لم يجز العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل نصب

وقد يأتي الاسم بعد الواو اسماً ظاهراً ، وما قبله مضمراً ففي هذه الحالة يترجح المعية على العطف إلا إذا فصل بينهما بضمير يفيد التوكيد فالراجح فيه العطف ، وقد بين النحاس الأجود في الاستعمال اللغوي في مثل هذا ، إذ قال : ((قال أبو جعفر سمعته يجيز قمت وزيدا بمعنى مع زيد ، قال هو أجود من الرفع ، قال : فإن قلت : قمت أنا وزيد كان الأجود الرفع ويجوز النصب))[١٤٠] ، هكذا بيَّن النحاس بأن النَّصب هو الأجود في الاسم الواقع بعد الواو إذا كان اسما ظاهرا وما قبله ضمير ، وعلّة هذا راجع الى عدم عطف الاسم الظاهر على المضمر ، أما إذا فصل بينهما بضمير نحو : قمت أنا وزيد فالأجود في الاستعمال اللغوي العطف وعدم المعية لوجود الضمير الذي أفاد التوكيد والذي فصل بين الظاهر والمضمر فكان عطفه أجود ؛ لأن ((العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا بعد توكيد أو ما يقوم مقامه))[١٤١] .

٤ : بين البدلية والنصب على الاستثناء

الاستثناء هو إخراج بعضٍ من كل بمعنى إلا[١٤٢] ، ومعنى هذا هو إخراج شيء مما أُدخل فيه غيره أو إدخال فيما أخرجت منه غيره[١٤٣] ، وهو على أقسام فمنه المتصل والمنقطع ، والذي يعنينا في هذه المسألة هو الاستثناء المتصل ، وهو الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه ويكون في حالة الإثبات والنفي والحكم الإعرابي للمثبت واجب النصب ، أما المنفي فيجوز فيه إتباع المستثنى على البدلية من المستثنى منه أو النصب على الاستثناء[١٤٤] ، وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته قائلا[١٤٥]

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي انتخب

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

ووجه كلام ابن مالك في الاستثناء المتصل المنفي ((أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله ؛ لأنك تُدخله فيما أخرجت منه الأول))[١٤٦] ، وقد حدد العلماء الأجود في إعراب الاسم الواقع بعد إلا بين البدلية والنصب على الاستثناء في الكلام المنفي من حيث الاستعمال النحوي ، فقال ابن مالك فيه : ((لكن المستثنى فيه بعد كلام غير موجب فكان فيه إتباع المستثنى أجود من نصبه))[١٤٧] ، وقال فيه ابن الصائغ أيضا : ((فالأجود أن يعرب ما بعد إلا بإعراب ما قبلها على سبيل البدل ... ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل))[١٤٨] ، والذي يبدو إن اختيار البدل أجود ؛ لأنه من الممكن أن يحل المستثنى محل المستثنى منه ويكون المعنى واحدا فعندما نقول : ما قام القوم إلا زيد يعني ما قام زيد وهو بهذا يكون بدل بعض من كل .

٥: المنادى المفرد بين الضم والفتح

المنادى هو ((المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا))[١٤٩] ، والحكم الإعرابي للمنادى المفرد إنه يبنى على ما كان يرفع به ، فهو يبنى على الضم إذن علامة بنائه البناء على الضم ، وقد يجوز فيه البناء على الفتح إذا كان موصوفا بـ (ابن) ، وقد ذكر هذا ابن مالك قائلا[١٥٠]

ونحو زيد ضمَّ وافتحن من نحو أزيدُ بن سعيد لا تهن

ويشترط في المنادى المفرد الموصوف بـ (ابن) جواز الأمرين البناء على الضم أو الفتح شروطا عديدة وهي[١٥١]

١: أن يكون المنادى علما مفردا غير مثنى ولا جمع .

٢: أن يكون موصوفا بكلمة (ابن) .

٣: أن لا يفصل بين المنادى ولفظ (ابن) بأي فاصل .

٤: أن يكون لفظ (ابن) مضافاً إلى علم .

فإذا فُقِد شرطٌ من هذه الشروط بُنِي المنادى واقتصر بناؤه على الضم فقط[١٥٢] ، فوجود هذه الشروط جعلت المنادى المفرد يجوز ضمه على الأصل والفتح إتباعا لفتحة نون (ابن) ، وهذا الحكم ((لا يكون في غير هذا الموضع ؛ لأن العلم والكنية يكثر استعمالها مع

الوصف بـ (ابن) للحاجة للتعريف بالنسب ، فيصير الموصوف والصفة كشيء واحد فيفتحان كالمركب))[١٥٣] ، وجاء هذا في قول رؤبة[١٥٤] [بحر الرجز]

يا حكمَ بن المنذر بن الجارود سُرداق المجد عليك ممدود

وهذا هو المختار عند البصريين ما عدا المبرد ((وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحة وسهّل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولا))[١٥٥] ، وقد ذكر السيوطي اختلاف العلماء في الأجود مثل هذا بين الضم والفتح إذ قال : ((واختلف في الأجود فقال المبرد الضم ؛ لأنه الأصل ، وقال ابن كيسان الفتح ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب))[١٥٦] ، ويمكن أن يكون الخلاف بين العلماء على الأجود راجعا عند المبرد إلى القياس ، وعند ابن كيسان إلى كثرة الاستعمال .

ثانيا : الأفعال

١ : اتصال الضمير بـ (عسى)

اختلف النحويون في عسى بين الحرفية والفعلية ، وذهب الجمهور إلى أنها فعل ؛ لاتصال ضمائر الرفع البارزة به نحو : عسيتُ وعسيتم[١٥٧] ، وعلى هذا الرأي هو فعل ماض غير متصرف ودلالته الرجاء والإشفاق في قرب الشيء[١٥٨] ، وجاءت الدلالتان في قوله تعالى :﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ ﴾ [البقرة /٢١٦] ، ويدخل الفعل عسى على المبتدأ والخبر ، فيرفع المبتدأ اسما له ، وخبر المبتدأ خبرا له في موضع نصب ويكون دائماً فعلاً مضارعاً مقروناً بـ (أن) مؤولاً بمصدر[١٥٩] ، كما في قوله تعالى :﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾ [المائدة /٥٢] ، وندر مجيء اسم عسى اسم لا فعل[١٦٠] كما في قول رؤبة[١٦١] [بحر الرجز]

أكثرت في العذل ملحّا دائما لا تُكثرن إني عسيتُ صائما

أمّا من حيث اقتران خبرها بأن فهو الكثير وتجرده قليل[١٦٢] ، وجاء هذا في قول هدبة بن الخشرم[١٦٣] [بحر الوافر]

عسى الكربُ الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

والذي دعا كون خبره مضارعا مقترنا بأن لا ماضيا ((لأنها تدل على المقاربة والمقاربة في الماضي محال لأنه قد وجد ، ولم يكن اسما إذ لا دلالة للاسم على الاستقبال وإنما الزمن فيه (أن) لتمحضه على الاستقبال))[١٦٤] ، وقد قال سيبويه في عسى ((وكينونة عسى للواحد والجميع والمؤنث فذلك على ذلك ، ومن العرب من يقول : عسى وعسي وعسوا وعست وعستا وعسين))[١٦٥] ، والذي يعنينا من هذا كله إذا تقدم عليها اسم نحو (زيد عسى أن يقوم) ففي عسى تقديران :

الأول : يقدر في عسى ضمير راجع إلى الاسم الذي تقدمه يكون اسما لعسى ، والفعل المضارع مع أن مقدر بمصدر في محل نصب خبر له .

الثاني : تجرّد عسى من أي ضمير ، فيكون الفعل المضارع مع أن في موضع رفع .

فعلى الأول لغة تميم وعلى الثاني لغة الحجاز ، وقد ذكر السيوطي أن الأجود فيه أن يجرد عسى من الضمير إذا تقدم عليه اسم ، إذ قال : ((فإن تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو : زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسندا الى أن يفعل كما تقدم وجعله مسنداً إلى ضمير الاسم السابق وأن يفعل الخبر ، فعلى الأول يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث نحو : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، وهند عسى أن تقوم ، والهندات عسى أن يقمن ... وعلى الثاني يلحق بها ، فيقال في الأمثلة عسيا وعسوا وعَسِيَتْ وعسين والتجرد أجود ... وهو أن التجرد لغة قوم من العرب والإلحاق لغة لآخرين ، ونسيت اسم القبيلتين ، فليس كل العرب تنطق باللغتين ؛ وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين))[١٦٦] ، فعلى هذا نجد أن معيار السيوطي راجع إلى لغات العرب وما حدده أن أجود هذا راجع إلى لغة الحجاز وهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم .

٢: ظن بين الإعمال والإهمال

ظن وأخواتها من الأفعال الناسخة للابتداء ، فتدخل على الجملة الاسمية فتنصب الأول مفعولاً به أول ، والثاني مفعولاً به ثانياً ، وهي على نوعين منها ما يفيد القلوب والآخر يفيد التحويل والذي يعنينا من هذه الأفعال ، أفعال القلوب إذ تكون متصرفة وغير متصرفة ، فالمتصرفة يجوز فيها الإعمال والإلغاء ، ومعنى الإعمال أنها تدخل على الجملة الاسمية فتنصب جزآها ، فالأول يكون لها مفعولاً به أول ، والثاني يكون لها مفعولاً به ثانيا ، أما

الإلغاء فهو ((إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره))[١٦٧] قال ابن جني : ((فإذا تقدمت هذه الأفعال لم يكن بُدٌّ من إعمالها تقول : ظننت زيداً كريماً ، فإن توسطت بين المبتدأ وخبره كنت في إعمالها وإلغائها مخيراً تقول : في الإعمال زيداً أظن قائماً ، وفي الإلغاء زيد أظن قائم))[١٦٨]

، فهي إذا تقدمت على الاسمين ـ المبتدأ والخبر ـ عملت بهما النصب بعدما كانا مرفوعين ، أما إذا توسطت أو تأخرت عليهما ففي هاتين الحالين يجوز الإعمال والإلغاء ، فعلى هذا يكون الاسمان منصوبين على أنها عملت بهما ، أو مرفوعين لكونها قد أُلغي عملها ، وهذه الحالات المختلفة في التنوع له أثره في الجودة في الاستعمال إذا تأخرت بين الرفع والنصب قال ابن الصائغ : ((يجوز فيهما الرفع والنصب ، والرفع أجود لتأخير الفعل عنهما))[١٦٩] وقال أيضا في توسطها : ((يجوز فيها الرفع والنصب ، والنصب أجود))[١٧٠] ، وقد بين لنا أن الحكم بالأجود راجع إلى عمل ظن في الاسمين ، وتأخيرها عن الاسمين ؛ لأنه عاد الاسمان الى الابتداء وأصلهما الرفع لذلك كان الأجود فيهما الرفع ، أما في حالة توسطها فكان النصب أجود ؛ لأن ظن عملت في جزء من الجملة وهو الاسم الأول لتأخره عليها[١٧١]

ثالثا : الحروف

١ : اثبات تاء التأنيث الساكنة وحذفه من فعل فاعل المؤنث

القاعدة النحوية للجملة للفعلية فعل يليه فاعل ، وفعل الفاعل لا يثنى ولا يجمع غير أنه يذكر ويؤنث لدلالة الفاعل على التذكير والتأنيث ، فتقول مع المذكر : قال زيد ، ومع المؤنث : قالت هند ، فدخول التاء على الفعل للإيذان بأن الفاعل مؤنثا وهذه التاء لا محل لها من الإعراب وعلامتها السكون[١٧٢] ، قال ابن جني : ((فإن كان الفاعل مؤنثا جئت في الفعل بعلامة التأنيث))[١٧٣] ، وقد يكون الفاعل مؤنثا والفعل خالياً من علامة التأنيث أو متصلة به هذه العلامة عندما يفصل بين الفعل وفاعله بفاصل ، فقد يكون الفاصل (إلا) وقد يكون غيرها ، قال ابن مالك فيما كان الفاصل بإلّا[١٧٤]

والحذف مع فصل بإلّا فُضِّلا كـ (ما زكا إلا فتاة ابن العلا)

ومعنى هذا إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بـ (إلا) لم يجز إثبات التاء عند جمهور النحويين[١٧٥] ، وقد جاء في الشعر في قول ذي الرمة[١٧٦] [بحر الطويل]

طوى النحز والاجراز ما في غروضها فما بقيت إلا الصدور الجراشع

وتذكير الفعل في مثل هذا أجود من تأنيثه لذا قيل : ((فما زكا إلا فتاةُ أجود مما زكت))[١٧٧] ، وبيان اختيار العلماء إن حذف التاء أجود راجع الى أنّ الفعل مسندٌ إلى فاعلٍ في المعنى مذكر فحُمِل على المعنى[١٧٨] ، ومعنى هذا أنّ الاسم الواقع بعد (إلا) ليس هو الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مذكر مقدر ، وهو المستثنى ، ولهذا ذُكّر الفعل وتقدير الكلام (ما قام أحد إلا هند)[١٧٩] ، وإن يؤنث الفعل فالأمر راجع إلى اللفظ ؛ لأن الفاعل مؤنث[١٨٠] .

أما إذا فُصِل بينهما بغير (إلّا) فيجوز في الفعل أمران : إثبات التاء وحذفها ، قال ابن مالك[١٨١]

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضيَ بنتُ الواقف

والأجود إثبات التاء ، كما قال ابن عقيل : ((إذا فُصِل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلا) جاز إثبات التاء وحذفها ، والأجود الإثبات ، فتقول : أتى القاضي بنت الواقف والأجود أتت،وتقول : قام اليوم هنْد والأجودُ قامت))[١٨٢] ، وقد جاء بحذف التاء في قول جرير[١٨٣] [بحر / الوافر]

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ على باب إستها صُلُبٌ وشام

وإثبات التاء راجع إلى اللفظ ؛ وذلك ليدل على أن الفاعل مؤنث وإن بَعُد عن الفعل .

٢: إذن بين الإعمال والإلغاء

إذن حرف جواب وجزاء[١٨٤] ، تدخل على الجمل بنوعيها الاسمية والفعلية ، فهي في الاسمية غير عاملة ، وكذلك إذا كان الفعل ماضيا أو طلبيا ، أو يدل على الحال[١٨٥] ، أما إذا كان الفعل مستقبلا فهي عاملة فيه ، قال سيبويه : ((اعلم أن إذن إذا كانت جوابا ، وكانت مبتدأ عملت في الفعل عمل رأى في الاسم إذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك : إذن أجيئك وإذن آتيك))[١٨٦] ، وعملها مشروط بثلاثة شروط :

١: أن يكون الفعل الذي دخلت عليه يراد به الاستقبال .

٢: أن تكون مصدرة في الجملة .

٣: أن لا يفصل بينها وبين فعلها بفاصل غير القسم[١٨٧] ، والجار والمجرور[١٨٨] ، وقد يتقدمها

- النحو الوافي : عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، ط ١٥ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية — مصر .

الرسائل الجامعية :

- المباحث الصرفية عند أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، رسالة ماجستير تقدم بها مظهور محمود عباس ، بإشراف : أ.م.د. نهاد فليح حسن العاني ، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (٦١٦هـ) ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر - دمشق ، ط١ ، ١٩٩٥م .

ـ لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل جمال الدين بن منظور (ت ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر — بيروت ، ط٣ - ١٤١٤ هـ .

ـ اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان عمر ، عالم الكتب ، ط٥ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

ـ اللمحة في شرح الملحة : محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .

ـ لمع الأدلة : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، قدم له وعنى بتحقيقه سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .

ـ اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية — الكويت .

ـ المحكم والمحيط الأعظم : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية — بيروت .

ـ المصطلح الصوتي في الدراسات العربية : د. عبد العزيز الصيغ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

ـ معجم علم الأصوات : د. محمد علي الخولي ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م .

ـ المعجم المفصل في علم الصرف : راجي الأسمر ، مراجعة د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : أبو منصور الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) ، تحقيق : د. ف عبدالرحيم ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م .

ـ المفتاح في الصرف : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحَمَد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

ـ المفصل في صنعة الإعراب : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

ـ مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

ـ المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب. – بيروت .

ـ المقرب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦م .

ـ الممتع الكبير في التصريف : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، مكتبة لبنان ، ط١ ، ١٩٩٦م .

ـ من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٦ ، ١٩٧٨م .

ـ المنصف لابن جني ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، دار إحياء التراث القديم ، ط١ ، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .

ـ المهذب في علم التصريف : د. هاشم طه شلالش ، د. صلاح مهدي الفرطوسي ، د. عبدالجليل عبيد حسين ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩م .

ـ نتائج الفكر في النَّحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢ م .

Republic of Iraq
Minisrty of Higher Education &Scientific Research
Issn 1817 - 6789

جامعة تكريت

Journal

of Tikrit University For Humanities

Refered Journal Published Monthly
For The College of Education For Human Sciences
Tikrit -University -Iraq

No(4) VoL(25) Year(2018)

الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع
العراق - سامراء - حي المعلمين
الشارع العام - مقابل جامعة سامراء

+9647709758923 +9647702673885 alaahsn5@gmail.com alresalah.samarra

حرف العطف وهي داخلة على الفعل المضارع ، وتكون بين الإعمال والإهمال ، قال سيبويه : ((واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدة منها بين اسمين وذلك قولك : زيداً حسبت أخاك ، وإن شئت الغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت : زيد حسبت أخوك))[١٨٩] ، وقد ذكر المرادي الأجود في الاستعمال النحوي بين الإعمال والاهمال إذا تقدمها حرف عطف إذ قال : ((وإن تقدمها حرف عطف ففيها وجهان : إلغاء وإعمال ، والإلغاء أجود))[١٩٠] ، وقد بين المالقي إعمالها و إلغاءها إذا توسطت بين حرف العطف والفعل ؛ لأن الاعتماد يكون على ما قبلها في الإعراب وهذا راجع إلى الإتباع وعدم نصب الفعل[١٩١]

٣: حكم المعطوف على خبر (ما) الحجازية

(ما) حرف نفي ، والأصل فيه عدم العمل لعدم اختصاصه فهو يدخل على الجملة الاسمية نحو : ما زيد قائم ، والفعلية نحو : ما قام زيد ، وقد خالف هذا الأصل الحجازيون ، فأعملوها عمل ليس لشبهها بها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، وجاء هذا في قوله تعالى :﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ۚ [يوسف : ٣١] ، أما التميميون فلا عمل لها عندهم على اعتبار الأصل[١٩٢] ، وقد اشترط العلماء لإعمالها شروطا عديدة :

١: أن لا يقترن اسمها بـ (إن) .

٢: ألّا ينتقض النفي بـ (إلّا) نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران / ١٤٤]

٣: أن لا يتقدم الخبر على المبتدأ إلا إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً .

٤: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها .

٥: ألا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها ؛ لأنه يتحول الكلام من النفي إلى الإثبات .

٦: ألا يبدل من خبرها موجب .

والذي يعنينا من عملها هو العطف على خبرها نحو : ما زيد قائما ولا قاعدا ، فيجوز في الاسم المعطوف النصب والرفع ، فالنصب على اعتبار أنه معطوف على الخبر ، والرفع على أنه خبر

لمبتدأ محذوف تقديره هو[١٩٣] ، وقد ذكر السيوطي أن النصب أجود من الرفع في الاستعمال النحوي إذ قال : ((أما الْمَعْطُوف بِغَيْرِهِمَا[١٩٤] فَيجوز فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالنّصب أَجود نَحْو مَا زيد قَائِما وَلَا قَاعِدا وَيجوز وَلَا قَاعد على إِضْمَار هُوَ))[١٩٥] .

المبحث الرابع : مستوى الدلالة اللغوية

أولا : في الظواهر اللغوية

١ : الألفاظ المعرّبة

المعرّب ((هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها))[١٩٦] ويكون تعريب هذه الألفاظ على وفق ما يتفوَّه به العرب على منهاج العربية[١٩٧] ، من خلال التغيير في بناء الكلمة ، وقد حدد أبو منصور الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) التغيرات التي تحصل للألفاظ لكي تعرّب قائلا : ((يبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجا وربما أبدلوا ما بعُد مخرجه أيضا ، والإبدال لازم لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب ، وهذا التغيير يكون بإبدال حرف من حرف أو زيادة حرف أو نقصان حرف أو ابدال حركة بحركة أو إسكان متحرك أو تحريك ساكن وربما تركوا الحرف على

حاله لم يغيروه))[١٩٨] ، ومن الألفاظ المعربة التي حصل فيها تغيير في الحركات من أجل موافقتها لأبنية اللغة العربية لفظة الشطرنج ، إذ قال فيها ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) : ((الشَّطرنج فارسي معرب عن ابن جني قال : وكسر الشين فيه أجود ليكون من باب جردحل))[١٩٩] ، وقد بيَّن ابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ) الأجود فيه الكسر ، إذ قال : ((الشطرنج بفتح الشين وقياس كلام العرب أن تكسر ؛ لأن من مذهبهم أنه إذا عُرِّب الاسم الاعجمي رُدّ إلى ما يستعمل من نظائره

في لغتهم وزنا وصيغة وليس في كلامهم فَعلل بفتح الفاء وإنما المنقول عنهم في هذا الوزن فِعلل))[٢٠٠] ، وقال أبو منصور الجواليقي فيه : ((فارسي معرب وبعضهم يكسر شينه ليكون على مثال من أمثلة العرب كجردحل ؛ لأنه ليس في الكلام أصل فَعللّ بفتح العين))[٢٠١] ، لذا يمكن أن نبيَّن فيه الأجود على وفق ما صرح به العلماء في أقوالهم التي ذكرناها هو موافقة أبنية العربية .

٢ : النحت

معنى النحت في الاصطلاح هو ((أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ))[٢٠٢] من خلال التناسب الحاصل في اللفظ والمعنى بين الألفاظ قبل

النحت وبعده ، فهو من ضروب الاشتقاق وعامل من عوامل تنمية اللغة وثرائها ، وجنس من الاختصار[٢٠٣] ؛ لأنه ((ربما يتّفقُ اجتماعُ كلمتين من كلمة واحدة دالة على كلتا الكلمتين وإن كان لا يمكن اشتقاق كلمةٍ من كلمتين في قياس التصريف))[٢٠٤] ، ليأتي على صورة الفعل نحو (بسمل) في بسم الله الرحمن الرحيم ، أو الوصف نحو (ضِبَطر) للرجل الشديد والمأخوذ من لفظ (ضبط) و (ضبر) ، أو الاسم نحو : (جلمود) والمأخوذ من (جمد) و (جلد) ، أو النسب نحو : (عبشمي) المأخوذ من (عبد شمس)[٢٠٥] ، وقد ذكر ابن فارس اشتقاق لفظة العطبول بين الزيادة والنحت وذكر أن الأجود فيها النحت إذ قال : ((الْعُطْبُولُ : الْوَطِيئَةُ مِنَ النِّسَاءِ الْمُمْتَلِئَةِ ...

وَهَذَا مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ الطَّاءُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ عَبَالَةِ الْجِسْمِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنْحُوتًا مِنْ عَطَلَ، فَالْعُطُلُ: الْجِسْمُ الْمُجَرَّدُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: عُطُلُهَا عَبْلٌ. وَهَذَا أَجْوَدُ))[٢٠٦] ، والذي يبدو أن الذي جعل

ابن فارس يختار النحت على الزيادة في الأجود ؛ لأن النحت يتناسب مع بنية الكلمة ، فضلا عن هذا فان الطاء ليست من حروف الزيادة.

ثانيا : الأجود في التغاير الحرفي

١ : بين السين والصاد

((بَخَسْت الْعَيْنَ بَخْسًا فَقَأْتَهَا وَبَخَصْتَهَا أَدْخَلْت الْأُصْبُعَ فِيهَا وَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ بَخَسْتَهَا وَبَخَصْتَهَا خَسَفْتَهَا وَالصَّادُ أَجْوَدُ))[٢٠٧] ، فالبخس فقء العين بالأصبع وهو بالصاد في كلام العرب والسين فيه لغة[٢٠٨] ، وهذا راجع الى التقارب بينهما في المخرج والصفة فكلاهما مخرجهما من طرف اللسان وفويق الثنايا ، واشتراكهما في صفة الهمس والرخاوة والصفير[٢٠٩] والذي يبدو أن اختيار الصاد أجود من السين في هذا راجع الى اختلاف الدلالة الناتج من تناوب هذه الحروف ، لذلك قال العلماء الأجود بالصاد لأنه دلالته كما ذكروها فقء العين بالأصبع ، وبالسين تعني نقصان الحق لذلك قالوا : ((وَلَا تَقُلْ بَخَسْتُها إنما البَخْسُ نقصانُ الْحَقِّ))[٢١٠] .

٢: بين الباء والميم

((الظَّام لغة في الظاب: الصوت والجلبة، والباء أجود))[٢١١] ، وقال فيهما ابن فارس : ((ظَأَمَ الظَّاءُ وَالْهَمْزَةُ وَالْمِيمُ مِنَ الْكَلَامِ وَالْجَلَبَةِ، وَهُوَ إِبْدَالٌ. فَالظَّأْمُ وَالظَّأْبُ بِمَعْنًى))[٢١٢]، وجاء هذا في قول أوس بن حجر[٢١٣] [بحر الوافر] .

يفرق بينها صدع رباع له ظأبٌ كما ظأب الغريمُ

فكان اختيار الأجود راجع الى الأصل ، وبالميم هي لغة أخرى .

٣: بين الواو والياء

((الأحجُوة و الأحجيّة ، بالواو والياء، والياء أجود: الاسم من المحاجاة))[٢١٤]، وقد ذكر ابن منظور ما يشابه هذه اللفظة عندما تحدث عن الادعيّة والأدعُوّة وقاسهما على الأحجية ، إذ قال : ((والأُدْعِيَّةُ والأُدْعُوَّةُ: مَا يَتَداعَوْنَ بِهِ. سِيبَوَيْهِ: صَحَّت الْوَاوُ فِي أُدْعُوَّة ؛ لأَنه لَيْسَ هُنَاكَ مَا يَقْلِبُها، وَمَنْ قَالَ أُدْعِيَّة فلخِفَّةِ الْيَاءِ عَلَى حَدِّ مَسْنِيَّة، والأُدْعِيَّة مِثْل الأُحْجِيَّة))[٢١٥] ، ويمكن تحليل هذا القول بأن الأحجوة بالواو والأحجيّة بالياء كلاهما على وزن أفعولة فالأحجوة بالواو أصلها أحجووة ألتقى واوان وهما متماثلان فادغم أحدهما في الأخر وكما ذكر ابن منظور ليس هناك ما يقلبها في القول الذي تم ذكره ، أما الاحجية فأصلها أحجووة أيضا غير أنه قلبت الواو ياء والتقى الواو مع الياء واحدهما ساكن والآخر متحرك فقلبت الواو الأخرى إلى الياء أيضا وفقا لقاعدة الإعلال وادغمت الياء مع الياء وبعدها قلبت الضمة الى كسرة لمجانسة الياء وطلبا للخفة كما قال ابن منظور في قوله المذكور آنفا ومن قال : أدعيّة فلخفة الياء ، فمن هذا التحليل يمكن القول بان الأحجوة بالواو هي على وزن أفعولة من غير إعلال ، وكذلك الأحجية غير أنه بعد الإعلال ، وبالياء أجود ؛ لأنه راجع إلى الخفة ، ومن المتعارف عليه إن الإعلال يحدث في أبنية العربية طلبا الخفة .

٤: بين الكاف والخاء

((كَسَفَتِ الشمسُ تَكْسِفُ كُسوفاً، وكَسَفَها الله كَسْفاً ... وكذلك كَسَفَ القمرُ، إلاَّ أنَّ الأجود فيه أن يقال خسف القمر))[٢١٦] ، قال ابن فارس في أصل الكسف : ((الْكَافُ

وَالسِّينُ وَالْقَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى تَغَيُّرٍ فِي حَالِ الشَّيْءِ إِلَى مَا لَا يُحَبُّ، وَعَلَى قَطْعِ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ. مِنْ ذَلِكَ كُسُوفُ الْقَمَرِ، وَهُوَ زَوَالُ ضَوْئِهِ))[٢١٧] ، فالكسف هو ذهاب الضوء وتغيّره نحو السواد ، وقد اختلف في رواية الكسف والخسف للشمس والقمر ، فمنهم من روى الكسف للشمس والقمر ، ومنهم من روى الخسف للشمس والقمر ، ومنهم من حدد الكسف للشمس ، والخسف للقمر[٢١٨] ، ولكن ((الْكَثِيرُ فِي اللُّغة- وَهُوَ اخْتِيار الفَرَّاء- أَنْ يَكُونَ الكُسُوف لِلشَّمْسِ، وَالْخُسُوفُ للقَمَر. يُقَالُ: كَسَفت الشمسُ، وكَسَفَها اللَّهُ وانْكَسَفَتْ. وخَسَف القَمَرُ وخَسَفَه اللَّهُ وانْخَسَف))[٢١٩] ، فكان إطلاق الخسوف للشمس ((فِي مِثْلِ هَذَا فَتَغْلِيبًا لِلْقَمَرِ لِتَذْكِيرِهِ عَلَى تأنيث الشَّمْسِ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِيمَا يَخُصُّ الْقَمَرَ ... وأَما إِطْلَاقُ الْخُسُوفِ عَلَى الشَّمْسِ مُنْفَرِدَةً فَلِاشْتِرَاكِ الْخُسُوفِ والكُسُوف فِي مَعْنَى ذَهَابِ نُورِهِمَا وَإِظْلَامِهِمَا))[٢٢٠] ، ويمكن أن نبين الأجود في التعبير بالكسف للشمس والخسف للقمر وكلاهما يدل على ذهاب الضوء وتغيره نحو السواد من أجل التفريق بين ما يحصل للشمس وما يحصل للقمر لذلك قالوا في الشمس كسوفا وفي القمر خسوفا .

ثالثا : الأجود في التغاير الحركي

١ : الفتح أجود من الكسر

قال ابن سيده : ((اليَسَار الشِّمَال مؤنَّثة وفيهَا لُغَتَانِ اليَسَار واليِسَار وفتْح الياءِ أجودُ))[٢٢١] ، وقد ذكر أصحاب المعاجم ان اليسار يأتي بفتح الياء وكسرها ، والكسر عندهم حتى توافق الشِّمال في الوزن ، قال في هذا الخليل : ((وليس في كلامِ العربِ فَعال في صدرها ياء مكسورة في غير اليِسار بمعنى الشّمال، أرادوا أن يكون حذوهما واحداً))[٢٢٢] ، ويمكن بيان الأجود عند العلماء هو

الفتح وكما ذكر الخليل هو العالي من كلامهم[٢٢٣] ، ورفضهم للكسر لاستثقال الكسرة على الياء[٢٢٤].

ومن هذا القبيل بأن الفتح أجود من الكسر ، قال الرازي (ت ٦٦٦هـ) : ((الْمِحَشُّ بِكَسْرِ الْمِيمِ مَا يُقْطَعُ بِهِ الْحَشِيشُ. وَالْوِعَاءُ الَّذِي يُجْعَلُ فِيهِ الْحَشِيشُ يُفْتَحُ وَيُكْسَرُ، وَالْفَتْحُ أَجْوَدُ))[٢٢٥] ، وقد ذكر الفارابي المحش بكسر الميم لغة في المحش بفتح الميم[٢٢٦] ، وقد فرق

أصحاب المعاجم بين دلالة هذه الألفاظ فالمحش بكسر الميم هو الآلة التي يحش بها ، والمحش بفتح الميم هو الوعاء الذي يجعل به الحشيش[٢٢٧] ، والأجود هو الفتح لمجيء لفظة المحش بشكليها الذينِ ذكرهما الرازي وهو التفريق بين دلالة هذه الالفاظ كما ذكر اصحاب المعاجم

٢: الضم أجود من الفتح

قال ابن منظور ((الطَّلْق: وَجَعُ الْوِلَادَةِ، والطَّلْقَة: الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ ... وطَلُقت بِضَمِّ اللَّامِ. ابْنُ الأَعرابي: طَلُقَت مِنَ الطَّلَاقِ أَجود، وطَلَقَت بِفَتْحِ اللَّامِ جَائِزٌ))[٢٢٨] ، وقد بين ابن قتيبة الفرق في استعمال (طلق) بين ضم اللام وفتحه وعدّ الأصل واحداً وهذا نص قوله : ((فرّقوا بالحركات بَين فعل النَّاقة وَفعل الْمَرْأَة وَالْأَصْل وَاحِد فَقَالُوا طلقت النَّاقة بِفَتْح اللَّام وَقَالُوا طلقت الْمَرْأَة بضَمهَا وَقَالُوا أطلقت النَّاقة وَقَالُوا طلقت الْمَرْأَة))[٢٢٩] ، والأجود فيه هو ضم اللام كما ذهب إليه ابن منظور.

٣: الكسر أجود من الفتح

قال ابن سيده : ((المِفْرَقِ وَهُوَ مَجْرى فَرْق الرَّأْس من الجَبين إِلَى الدائِرة، أَبُو عبيد، مَفْرِق الرأسِ ومَفْرَق وَالْكَسْر أَجود وَكَذَلِكَ مَفْرِقُ الطَّرِيق))[٢٣٠] ، وقد ذكر العلماء أن المفرق يأتي بكسر الراء وفتحه دون الاشارة الى الأجود في الاستعمال[٢٣١] ، والذي يبدو أن ابن سيده اختار الكسر وعَدّه أجود من الفتح ؛ لأنه راجع الى السماع والقياس ، أما السماع فمجيء كثير من الألفاظ بكسر العين في المضارع فعند صياغة اسم المكان منه يكون قياسه على (مفعِل) بكسر العين ومن هذه الألفاظ (المفرق) .

٤: التخفيف أجود من التشديد

قال الفيومي : ((وَمُؤْخِرُ الْعَيْنِ سَاكِنُ الْهَمْزَةِ مَا يَلِي الصُّدْغَ وَمُقْدِمُهَا بِالسُّكُونِ طَرَفُهَا الَّذِي يَلِي الْأَنْفَ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: مُؤْخِرُ الْعَيْنِ وَمُقْدِمُهَا بِالتَّخْفِيفِ لَا غَيْرُ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ مُؤْخِرُ الْعَيْنِ الْأَجْوَدُ فِيهِ التَّخْفِيفُ فَأَفْهَمَ جَوَازَ التَّثْقِيلِ عَلَى قِلَّةٍ وَمُؤَخَّرُ كُلِّ شَيْءٍ بِالتَّثْقِيلِ))[٢٣٢] ، هذا وقد ذكر أصحاب المعاجم ان مؤخر العين يجوز فيه تخفيف الخاء ويجوز فيه التشديد على قلّة إلا أن الأجود فيه التخفيف بخلاف مؤخر كل شيء الذي يكون بالتشديد[٢٣٣] .

الخاتمة

في نهاية البحث أُود أن أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها

١ ـ كان لعلماء العربية عناية كبيرة في مصنفاتهم بذكر ما تعددت وجوهه في الاستعمال اللغوي

٢ ـ اعتمد علماء العربية في بيان الأجود على معايير في اختيارهم للأجود كالسماع والقياس وأمن اللبس وكثرة الاستعمال والفرق اللغوي .

٣ ـ جاء التعدد في الاستعمال على مستويات اللغة الأربعة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالة اللغوية.

٤ ـ يمكن عدّ هذا التعدد في الاستعمال اللغوي ضرباً من التوسع ، ودليل على مرونة اللغة العربية في الاستعمال الصوتي والصرفي والتركيب النحوي والدلالة .

٥ ـ قد يكون للتعدد في الاستعمال اللغوي تعدّد للحكم بالجودة ، فيكون أحد هذا الاستعمال أجودَ عند عالم ما ، في حين يختار عالِم آخر غير ما اختاره الأول ليكون عنده ذاك هو الأجود

الهوامش

١ : ينظر : الصحاح : مادة (بين) : ٢٠٨٣/٥ ، والمصباح المنير : مادة (بين) : ٧٠ .

٢ : ينظر : مقاييس اللغة : مادة (بين) : ٣٢٨/١ .

٣ : ينظر : لسان العرب : مادة (جود) : ١٣٥/٣ ، والمصباح المنير : مادة (جود) : ١١٣ .

٤ : مقاييس اللغة : مادة (جود) : ٤٩٣/١ .

٥ : ضحى الاسلام : ٢٤٥/٢ .

٦ : الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : ٢٨، وينظر المزهر ١٦٦/١

٧ : المصدر نفسه : ٢٩ .

٨ : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨

٩ : ينظر : فصول في فقه العربية : ١٠٥ .

١٠ : : لمع الأدلة : ٨١ .

١١ : ينظر : الاقتراح : ٣٦ .

١٢ : بغية الوعاة : ١٦٣/٢ .

١٣ : الكتاب : ٤١١/٢ .

١٤ : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : مادة (فدح) : ١/ ٣٩٠

١٥ : الخصائص ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧

١٦ : الاقتراح في علم أصول النحو : ٧٠

١٧ من أسرار اللغة : ٨ .

١٨ : : الاقتراح في علم أصول النحو : ٧١

١٩ : : ينظر : الخصائص : ٩٨ ـ ٩٩

٢٠ : القياس في اللغة العربية : ٢٣ .

٢١ : لمع الأدلة : ٩٥ .

٢٢ : حقق هذا الكتاب أحمد راتب حموش ، وطبع في مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق .

٢٣ : ديوان الأدب ١/ ٢٨٧ ، وينظر : الصحاح : مادة (كرم) : ٢٠٢١

٢٤ : المحكم والمحيط الأعظم : مادة (سبطر) : ٨/ ٦٤٤

٢٥ : : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : مادة (يس) : ٢/ ٦٨١.

٢٦ : صبح الأعشى في صناعة الأنشاء : ٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

٢٧ : المصطلح الصوتي : ٢٣٦ .

٢٨ : معجم علم الأصوات : ١٤ .

٢٩ : ينظر : أسرار العربية : ٢٨٦ ، والتطبيق الصرفي : ٢٠٣ .

٣٠ : ينظر : المباحث الصرفية عند أبي البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) : ١٢٧ .

٣١ : جامع الدروس العربية : ٢/١٠٠ .

٣٢ : علل النحو : ٣٣٢ ـ ٣٣٣ .

٣٣ : علل النحو : ٣٣٣ .

٣٤ : شذا العرف : ١٥٦ .

٣٥ : ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٧٠ .

٣٦ : ينظر : التطبيق الصرفي : ١٩٨ .

٣٧ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٧٠ .

٣٨ : اللمع في العربية : ١٤ .

٣٩ : الكتاب : ٤/١٨٣ .

٤٠ : شرح الكافية الشافية : ٤/١٩٨٧ .

٤١ : أسرار العربية : ٥٦

٤٢ : ينظر : شرح الشافية : ٢/٢٩٣ .

٤٣ : شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : ١٩٩ .

٤٤ : ينظر : شرح ابن عقيل : ٤/١٧٨ .

٤٥ : ينظر : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ٣٤٩/٤ ، وتوضيح المقاصد : ١٤٨٥/٣ ، همع الهوامع : ٤٦٢/٣ .

٤٦ : الأصول في النحو : ٣٨١/٢ .

٤٧ : المصدر نفسه : ٣٨١/٢ .

٤٨ : ينظر : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ٣٤٩/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٦٣٤/٢ .

٤٩ : ينظر : شذا العرف في فن الصرف : ٧٧ .

٥٠ : المقتضب : ٨٧/٣ .

٥١ : المصدر نفسه : ٦/٤ .

٥٢ : الأصول في النحو : ٤١٨/٢ .

٥٣ : الكتاب : ٣٩١/٣ .

٥٤ : المقتضب : ٦/٤ .

٥٥ : الكتاب : ٣٩٢/٣ .

٥٦ : شرح الحدود النحوية : ٥٨ .

٥٧ : الصرف الكافي : ٢١٤ .

٥٨ : ينظر : التطبيق الصرفي : ١١٣ .

٥٩ : ينظر : الكتاب : ٦١٢/٣ ، والمقرب : ٤٧٩ ، وجوهر القاموس في الجموع والمصادر : ١٢٢ ، والمهذب في علم التصريف : ٢٠١ ـ ٢٠٢

٦٠ : علل النحو : ٥٢٢ .

٦١ : ينظر : المقتضب : ٢٣/٢ .

٦٢ : ينظر : همع الهوامع : ٣٦٨/٣ .

٦٣ : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٤١٠/٣ ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٥٥٣/٢ .

٦٤ : همع الهوامع : ٣٦٨/٣ .

٦٥ : ينظر : اللمع في العربية : ٢١٤ ، وشرح الشافية : ٢٢٦/١ ، والنحو الوافي : ٦٩٦/٤ ، والتطبيق الصرفي : ١٣٣ .

٦٦ : الكتاب : ٤٦٨/٣ ـ ٤٦٩ .

٦٧ : المقتضب : ٢٤٣/٢ ، وينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٦٦١/٢ .

٦٨ : ينظر : المقتضب : ٢٤٣/٢ .

٦٩ : الكتاب : ٤٦٩/٣ .

٧٠ : ينظر : جامع الدروس العربية : ١٠٥ .

٧١ : ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٤٥٧/٣ ، وشذا العرف : ١١٠ .

٧٢ : علل النحو : ٥٤١ .

٧٣ : ينظر : علل النحو : ٥٣٨ ـ ٥٤٠ ، والشافية في علم التصريف والوافية نظم الكافية : ٤٠/١ ـ ٤١ ، وشرح الشافية : ٥٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٥٠/٤ ـ ١٤٥١ ، وشذا العرف : ١١٠ ، وجامع الدروس العربية : ٧٢/٢ .

٧٤ : شرح الجابردي : ٧٧/٢ .

٧٥ : اللمحة في شرح الملحة : ٦٨٤/٢ ، وينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٤٥٧/٣ ، وشذا العرف : ١١٠ .

٧٦ : ينظر : اللمع في العربية : ٢٠٩ .

٧٧ : ينظر : المفصل : ٢٧٣ ، وشرح الشافية : ٥٦٦ .

٧٨ : ينظر : المفصل : ٢٦١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٩٤١/٤ .

٧٩ : شرح الجاربردي على الشافية : ١١٠/١ .

٨٠ : المقتضب : ١٤٧/٣ .

٨١ : إيجاز التعريف في علم التصريف :١٦٩ .

٨٢ : ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٩٥٢/٤ ، والنحو الوافي : ٧٢٢/٤ ، والصرف الكافي : ٢٥٦ .

٨٣ : المقتضب : ١٤٧/١ .

٨٤ : همع الهوامع : ٤٠٤/٣ .

٨٥ : همع الهوامع : ٤٠٤/٣ .

٨٦ : شرح الشافية : ٦٦/٣ .

٨٧ : الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة : ١١ .

٨٨ : ينظر : المفتاح في الصرف : ١٠٥ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف : ١٥١ .

٨٩ : ينظر : التطبيق الصرفي : ١٧٠ .

٩٠ : الممتع الكبير في الصرف : ٣٥٠/١ .

٩١ : ينظر : إيجاز التعريف في علم التصريف : ١٥١ ، وشذا العرف : ١٣٠ .

٩٢ : شرح ابن عقيل : ٢٤٠/٤ .

٩٣ : ينظر : المنصف : ٢٨٧/١ ، والخصائص : ٢٦١/١ ، والممتع الكبير في التصريف : ٢٩٦/١ ، وشذا العرف : ١٣٧ .

٩٤ : ينظر : شرح الشافية : ٧٩٥/٢ ـ ٧٩٦ .

٩٥ : الخصائص : ٢٦١/١ .

٩٦ : ديوان العباس بن المرداس : ١٠٨ .

٩٧ ديوان علقمة بن الفحل : ٥٩ .

٩٨ : العين : ٧٢/٨ .

٩٩ : ينظر : شذا العرف : ١٣٨ ، والصرف الكافي : ٢٧٩ .

١٠٠ : الصرف الكافي : ٢٧٩ .

١٠١ : ينظر : لسان العرب : مادة (صان) : ٢٥٠/١٣

١٠٢ : ينظر : شرح الشافية : ١٧٣/٣ ، وشذا العرف : ٨٩ .

١٠٣ : ينظر : الكتاب : ٣٦٢/٤ ، والأصول في النحو : ٣٦٥/٣ ، والخصائص : ٢٢٢/٣ ، وشرح الشافية : ١٧٣/٣ ، وتوضيح المقاصد : ١٦١٦/٣ .

١٠٤ : شرح الشافية : ١٧٣/٣ .

١٠٥ : ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٧٢٣/٢ ، والنحو الوافي : ٧٨١/٤ - ٧٨٢

١٠٦ : المقتضب ١/ ١٢٨.

١٠٧ : ينظر : الكتاب : ٣٦٢/٤ .

١٠٨ : الكتاب : ٣٦٢/٤ .

١٠٩ : ينظر : شرح الشافية : ١٩٧/٣ .

١١٠ : ينظر : المعجم المفصل في علم الصرف : ١٩ .

١١١ : ينظر : الكتاب : ٢٣٩/٤ ، وشرح الشافية : ٧٣٢/٢ ، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف : ٩٤، وشذا العرف : ١٣٤ .

١١٢ : الممتع الكبير في الصرف : ٢٥٦/١ .

١١٣ : ينظر : همع الهوامع : ٤٧٦/٣ .

١١٤ : ينظر : شرحان على مراح الارواح في علم الصرف : ٨٤ .

١١٥ : ينظر : وشرح التصريف : ٣٥٣ ، الممتع في التصريف : ٢٥٦/١ .

١١٦ : عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس : ٢٦٢ .

١١٧ : شرح الشافية : ٧٣٢/٢ .

١١٨ : ينظر : شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف : ٩٤ .

١١٩ : شرح التصريف للثمانيني :٣٤٥ .

١٢٠ : ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٤٩/١ .

١٢١ : اللمع في العربية : ٤١ - ٤٢ .

١٢٢ : ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٩٨/١ .

١٢٣ : اللمحة في شرح الملحة : ٥٦١/٢ .

١٢٤ : نتائج الفكر في النحو : ٣٢٦ ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢١٠/١

١٢٥ : ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب : ٢١٠/١

١٢٦ : شرح التصريح على التوضيح : ٤٤١/١ .

١٢٧ : جامع الدروس العربية : ٢٠/٣ .

١٢٨ : ينظر : النحو الوافي : ١٢٧/٢ .

١٢٩ : ينظر : شرح ابن عقيل : ١٣٢/٢ .

١٣٠ : ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب : ٤٦٨/١ .

١٣١ : ينظر : شرح ابن عقيل : ١٣٩/٢ .

١٣٢ : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٦٨/١ .

١٣٣ : اللمحة في شرح الملحة : ٣٠٦/١ .

١٣٤ : ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٣٠٦/١ .

١٣٥ : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ١٤٠/٢ .

١٣٦ : ينظر : التعريفات : ٢٢٥ .

١٣٧ : ينظر : اللمحة شرح الملحة : ٣٧٠/١ .

١٣٨ : ينظر : أوضح المسالك : ٢١٤/٢ ـ ٢١٥ ، وشرح الاشموني : ٤٩٨/١ .

١٣٩ : ينظر : شرح بن عقيل : ٢٠٥/٢ .

١٤٠ : إعراب القرآن للنحاس : ١٤١/٣ .

١٤١ : شرح الكافية الشافية : ٦٩٢/٢ .

١٤٢ : ينظر : رسالة الحدود : ٧٠ .

١٤٣ : ينظر : اللمع في العربية : ٦٦ .

١٤٤ : ينظر : المفصل في صنعة الاعراب : ٩٧ .

١٤٥ : ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٠٩/٢ .

١٤٦ : الكتاب : ٣١١/٢ .

١٤٧ : شرح الكافية الشافية : ٧٠٣/٢ .

١٤٨ : اللمحة في شرح الملحة : ٤٦٥ .

١٤٩ : التعريفات : ٢٣١ .

١٥٠ : ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٦١/٣ .

١٥١ : ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب : ٣٣٩/١ ، وشرح الأشموني : ٢٤/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢١٦/٢ ، والنحو الوافي : ١٨/٤ .

١٥٢ : ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢١٧/٢ ، والنحو الوافي : ١٩/٤ .

١٥٣ : اللباب في علل البناء والاعراب : ٣٣٩/١ .

١٥٤ : ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموعة أشعار العرب : ١٧٢ .

١٥٥ : شرح الرضي على الكافية : ٣٧٢/١ .

١٥٦ : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥٣/٢ .

١٥٧ : ينظر : الجنى الداني : ٤٦١ .

١٥٨ : ينظر : اللمع في العربية : ١٤٤ ، والجنى الداني : ٤٦١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٩١/١ .

١٥٩ : ينظر : المفصل في علوم العربية : ٣٥٧ ، واللمع في العربية :١٤٤ ، وشرح ابن عقيل : ٣٢٧/١ .

١٦٠ : ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٢٤/١ .

١٦١ : ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموعة أشعار العرب : ١٨٥ .

١٦٢ : ينظر : الجنى الداني : ٤٦١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٢٧/١

١٦٣ : ديوان هدبة بن خشرم : ٥٩ .

١٦٤ : اللباب في علل البناء والاعراب : ١٩٣/١ .

١٦٥ : الكتاب : ١٥٨/٣ .

١٦٦ : همع الهوامع : ٤٨١/١ .

١٦٧ : أوضح المسالك : ٤٨/٢ .

١٦٨ : اللمع في العربية : ٥٣ .

١٦٩ : اللمحة في شرح الملحة : ٣٣٨/١ .

١٧٠ : اللمحة في شرح الملحة : ٣٣٩/١ .

١٧١ ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٣٣٩/١ .

١٧٢ : ينظر : المفصل : ٤٥٣ .

١٧٣ : اللمع في العربية : ٣٢ .

١٧٤ : ينظر : شرح ابن عقيل : ٨٩/٢ .

١٧٥ : ينظر : شرح الكافية الشافية :٥٩٧/٢ ، وشرح الاشموني :٣٩٨/١ ، وحاشية الصبان :٧٤/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٤٠٩/١ ، وشرح شذور الذهب للجوجري : ٣٤٨/١ .

١٧٦ : ديوان ذي الرمة : ١٢٩٦ .

١٧٧ : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٥٨٩/٢ .

١٧٨ : ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري : ٣٤٨/١ .

١٧٩ : ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٤٠٩/١ .

١٨٠ : ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري : ٣٤٨/١ ، وشرح الاشموني : ٣٩٨/١ ، وحاشية الصبان : ٧٤/٢

١٨١ : ينظر : شرح ابن عقيل : ٨٩/٢ .

١٨٢ : شرح ابن عقيل : ٨٩/٢ ، وحاشية الصبان : ٧٤/٢ .

١٨٣ : ديوان جرير : ٢٨٣/١ .

١٨٤ : ينظر : حروف المعاني والصفات : ٦ ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني : ٦٢

١٨٥ : ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٦٢ .

١٨٦ : الكتاب : ١٢/٣ .

١٨٧ : ينظر : الجنى الداني : ٣٦٢ ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني : ٦٤ .

١٨٨ : ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٦٤ .

١٨٩ : الكتاب : ١٣/٣ .

١٩٠ : الجنى الداني : ٣٦٢ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ١٥٣٦/٣ .

١٩١ : رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٦٧ .

١٩٢ : ينظر : اللمع في العربية : ٣٩ ، والجنى الداني : ٣٢١ ـ ٣٢٢ .

١٩٣ : ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٠٨/١ .

١٩٤ :يريد السيوطي بغيرهما العطف بـ (لكن و بل)

١٩٥ : همع الهوامع : ٤٥٢/١ .

١٩٦ : المزهر :٢١١/١

١٩٧ :ينظر : الصحاح : مادة (عرب) : ١٧٩/١ .

١٩٨ : المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : ٩٤ .

١٩٩ : المحكم والمحيط الأعظم : ٥٥٩/٧ .

٢٠٠ : رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية : ٥٥ .

٢٠١ : المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : ٤١٤

٢٠٢ : مقاييس اللغة : ٣٢٨/١ ـ ٣٢٩ .

٢٠٣ : ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : ٢٠٩ .

٢٠٤ : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٣٧٣ .

٢٠٥ : ينظر : فصول في فقه اللغة العربية : ٣٠١ ـ ٣٠٢ .

٢٠٦ : مقاييس اللغة ٤/ ٣٦٥ .

٢٠٧ : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (بخس) : ١/ ٣٧ .

٢٠٨ : ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : (بخص) : ٦٦/٥ .

٢٠٩ : ينظر : الكتاب : ٤٣٣/٤ ـ ٤٣٥ .

٢١٠ : لسان العرب : (بخس) : ٢٥/٦ ، وينظر : تاج العروس (بخص) : ٤٣٨/١٥ .

٢١١ : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٧/ ٤٢٦٥ .

٢١٢ : مقاييس اللغة ٣/ ٤٧٣.

٢١٣ : ديوان أوس بن حجر : ١٤٠ .

٢١٤ : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٣/ ١٣٤٤ .

٢١٥ : لسان العرب ١٤/ ٢٦٢ .

٢١٦ : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٤/ ١٤٢١ .

٢١٧ : مقاييس اللغة ٥/ ١٧٧ ـ ١٧٨ .

٢١٨ : النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٧٤ .

٢١٩ : النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٧٤ .

٢٢٠ : لسان العرب ٩/ ٢٩٨ .

٢٢١ : المخصص ٥/ ١٢٨ .

٢٢٢ : العين : مادة (يعط) : ٢/٢١٢ ، وينظر : جمهرة اللغة : مادة (رسى) :٢/ ٧٢٥ .

٢٢٣ : العين : مادة (يعط) : ٢/٢١٢ .

٢٢٤ : المحكم والمحيط الأعظم : مادة (يسر) : ٨/ ٥٧٦ .

٢٢٥ : مختار الصحاح : مادة (حشش) : ٧٣ ، وينظر : لسان العرب : مادة (حشش) : ٦/٢٨٣ .

٢٢٦ : معجم ديوان الأدب : ٣/٥٣ .

٢٢٧ : ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : مادة (حشش): ٢/٤٨٥ ، ولسان العرب : مادة (حشش) : ٦/٢٨٣ ، وتاج العروس : مادة (حشش) : ١٧/١٤٥ .

٢٢٨ : لسان العرب : مادة (طلق) :١٠/ ٢٢٥ ، وينظر : تهذيب اللغة : مادة (طلق) : ٩/ ١٨ .

٢٢٩ : غريب الحديث لابن قتيبة :١/ ٢١٣ .

٢٣٠ : المخصص ١/ ٧٤ .

٢٣١ : ينظر : مختار الصحاح : مادة (فرق) : ٢٣٨ ، وتاج العروس : مادة (شقأ) : ١/٢٨٣ .

٢٣٢ : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : مادة (أخر) : ١/ ٧ .

٢٣٣ : ينظر : لسان العرب : مادة (أخر) : ٤/ ١٢ ، وتاج العروس : مادة (أخر) :١٠/ ٣٢ .

ثبت المصادر

- أسرار العربية : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- الأسماء والأفعال والحروف : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، تحقيق : أحمد راتب حموش ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان — بيروت .
- إعراب القرآن : أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١ هـ .
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة : د. عبدالحق أحمد محمد الحجي ، ديوان الوقف السني ، العراق ، ط١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق وتقديم : د. أحمد سليم الحمصي ، د. محمد أحمد قاسم ، ط١ ، ١٩٨٨م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- إيجاز التعريف في علم التصريف : محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان ، صيدا .
- التطبيق الصرفي : عبده الراجحي ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤م .

ـ التعريفات : علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

ـ جامع الدروس العربية : مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ) ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، ط٢٨، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

ـ جمهرة اللغة : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط١، ١٩٨٧م .

ـ الجنى الداني في حروف المعاني : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) تحقيق : د فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

ـ جوهر القاموس في الجموع والمصادر : محمد شفيع القزويني ، تحقيق : محمد جعفر الشيخ إبراهيم ، منشورات جمعية منتدى النشر ، النجف الأشرف .

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م .

ـ حروف المعاني والصفات : عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي ، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١، ١٩٨٤م .

ـ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت .

- ديوان الأدب : أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (ت ٣٥٠هـ) ، تحقيق: د. أحمد مختار عمر ، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

- ديوان أوس بن حجر : تحقيق : محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٠م .

- ديوان جرير : شرح محمد بن حبيب ، تحقيق : د. محمد نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٩ م .

- ديوان ذي الرمة شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي رواية ثعلب : تحقيق : د. عبدالقدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر والطباعة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢م

- ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموعة أشعار العرب : تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، (د . ط) ، (د . ت) .

- ديوان العباس بن مرداس : تحقيق : د. يحيى الجبوري ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٨م .

- ديوان علقمة الفحل شرح الأعلم الشنتمري : تحقيق : لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، راجعه فخر الدين قباوة ، مطبعة الأصيل ، دار الكتاب العربي ، حلب ، ط١ ، ١٩٦٩م .

- رسالة الحدود : علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ) تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان .

- رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية : أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا الوزير (ت ٩٤٠هـ) ، ضبط وتحقيق : محمد سواعي ، ط١ ، دمشق ، ١٩٩١م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري) (ت ق ١٢) : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية – مكة ، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

- شذا العرف في فن الصرف : أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ) ، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد الرياض .

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة ، ط٢٠ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، ط١ ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

ـ شرح التصريف : عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٢٤٢ هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩م .

ـ شرح الجاربردي : مطبوع ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م .

ـ شرح الحدود النحوية : عبدالله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ، دراسة وتحقيق : زكي فهمي الآلوسي ، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨م .

ـ شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : تحقيق : عبدالرحمن البرقوقي ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٠ .

ـ شرح شافية ابن الحاجب : محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

ـ شرح الكافية الشافية : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ط١ .

ـ شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف : شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت ٨٥٥هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط٣ ، ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م .

ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكرياء القزويني (ت ٣٩٥هـ) ، محمد علي بيضون ، ط١ ، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م

- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء : أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت ٨٢١هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

- الصرف الكافي : أيمن أمين عبدالغني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط٣، ٢٠١٠م .

- ضحى الإسلام : أحمد أمين ، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ط٧ .

- علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس بن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض ، السعودية ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

- عمدة الكتاب : أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحوي (ت ٣٣٨هـ)
تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي ، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .

- العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .

- غريب الحديث : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد ، ط١ ، ١٣٩٧هـ .

- فصول في فقه اللغة : د. رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٩٨٣م .

- القياس في اللغة العربية : د. محمد حسن عبدالعزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م .

- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .